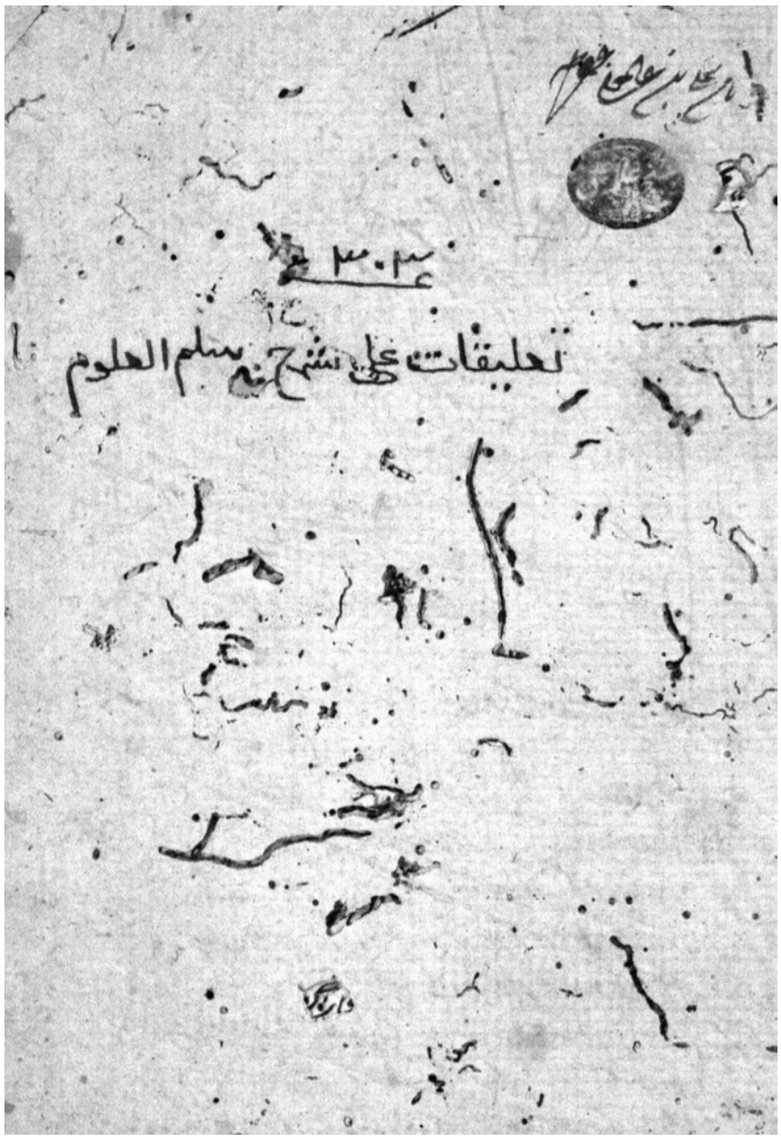

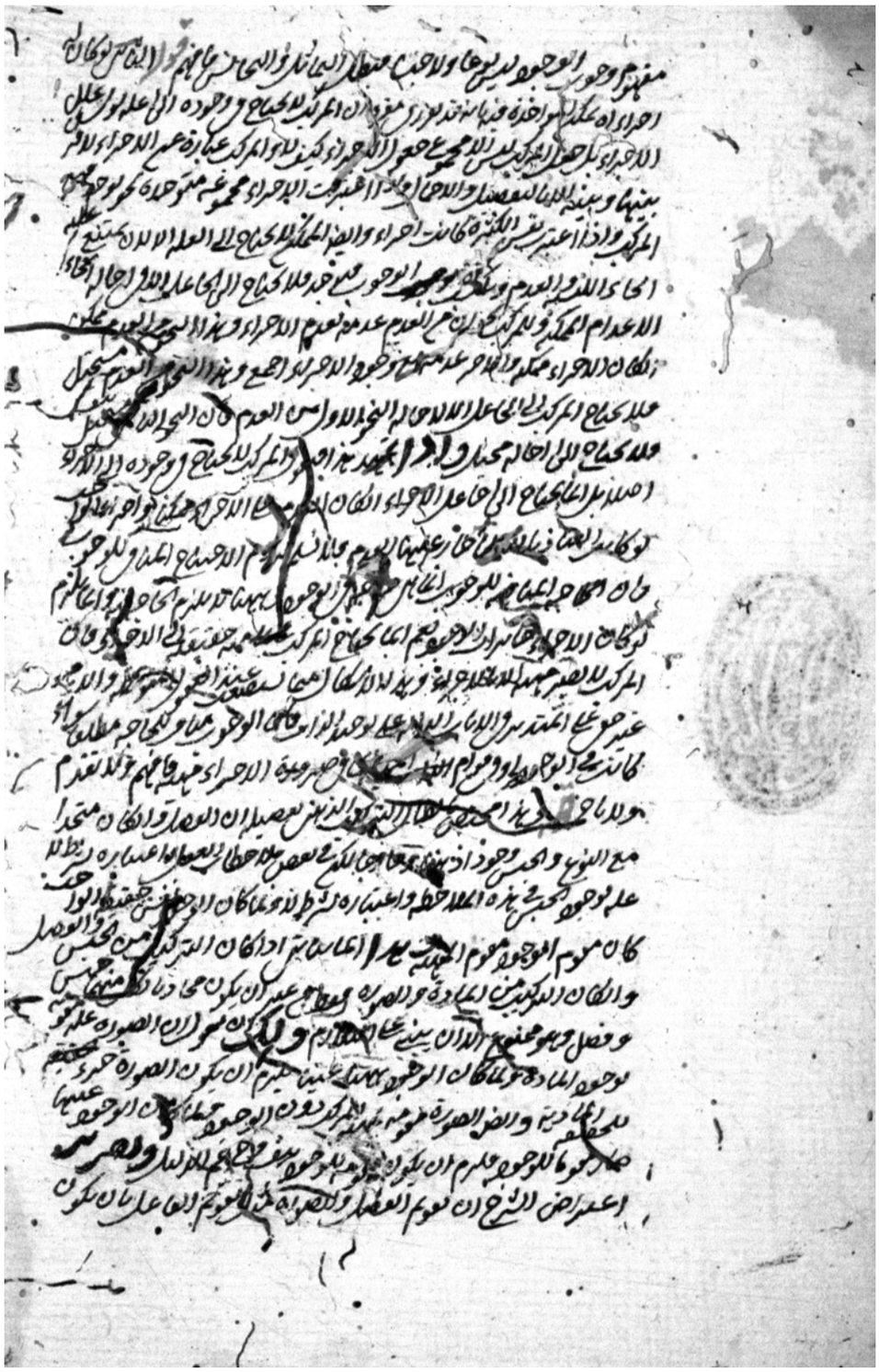

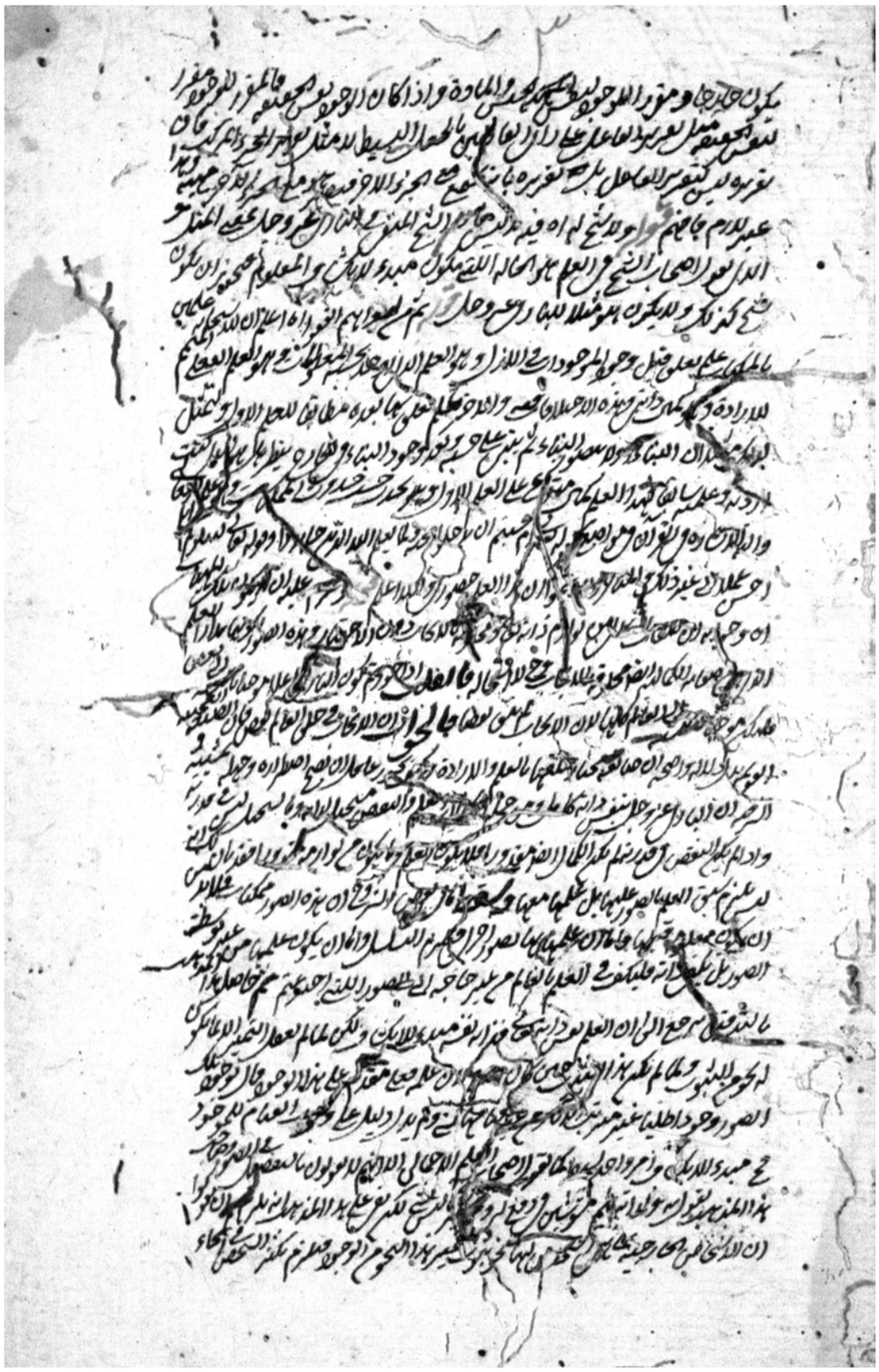

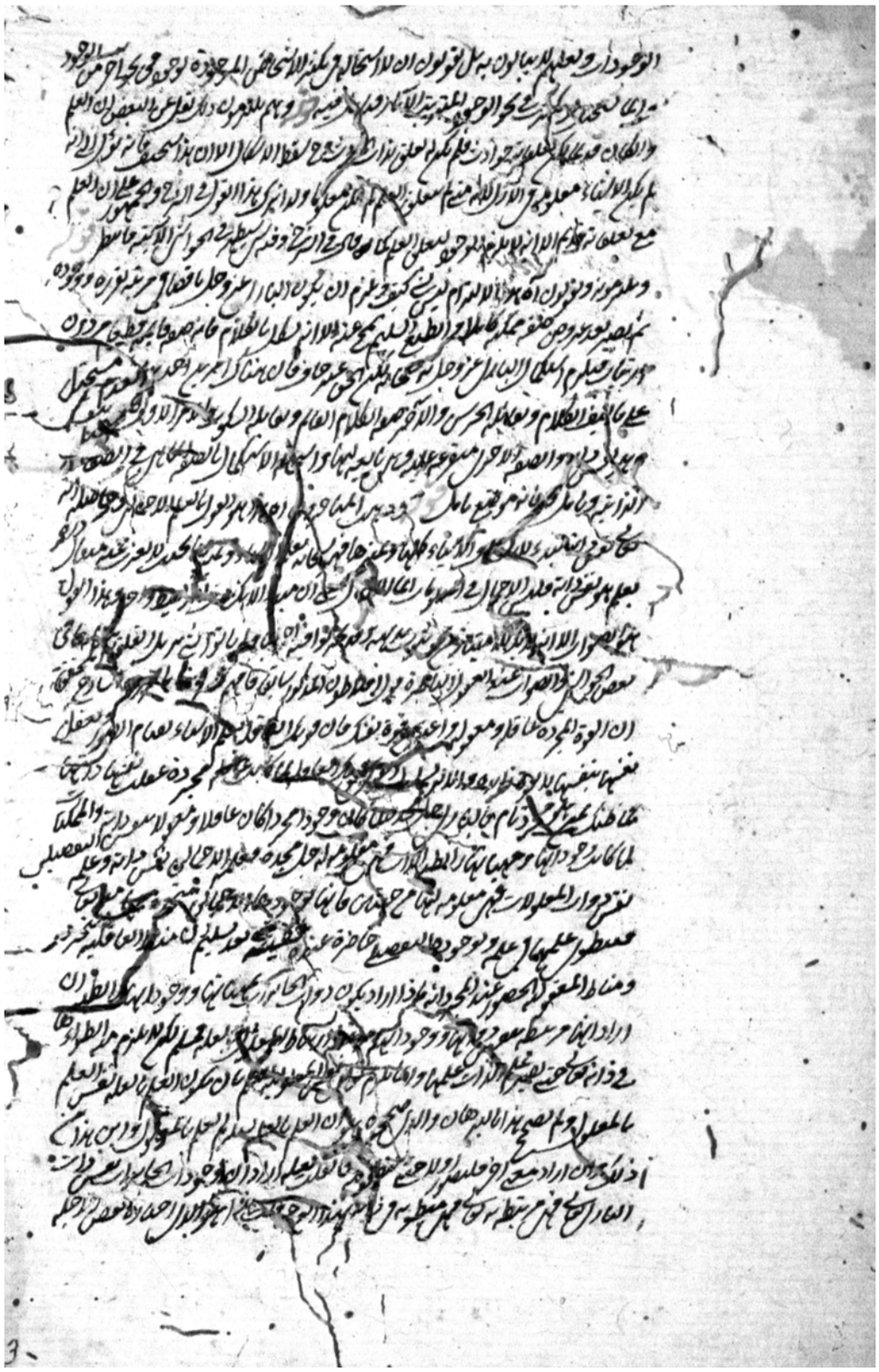

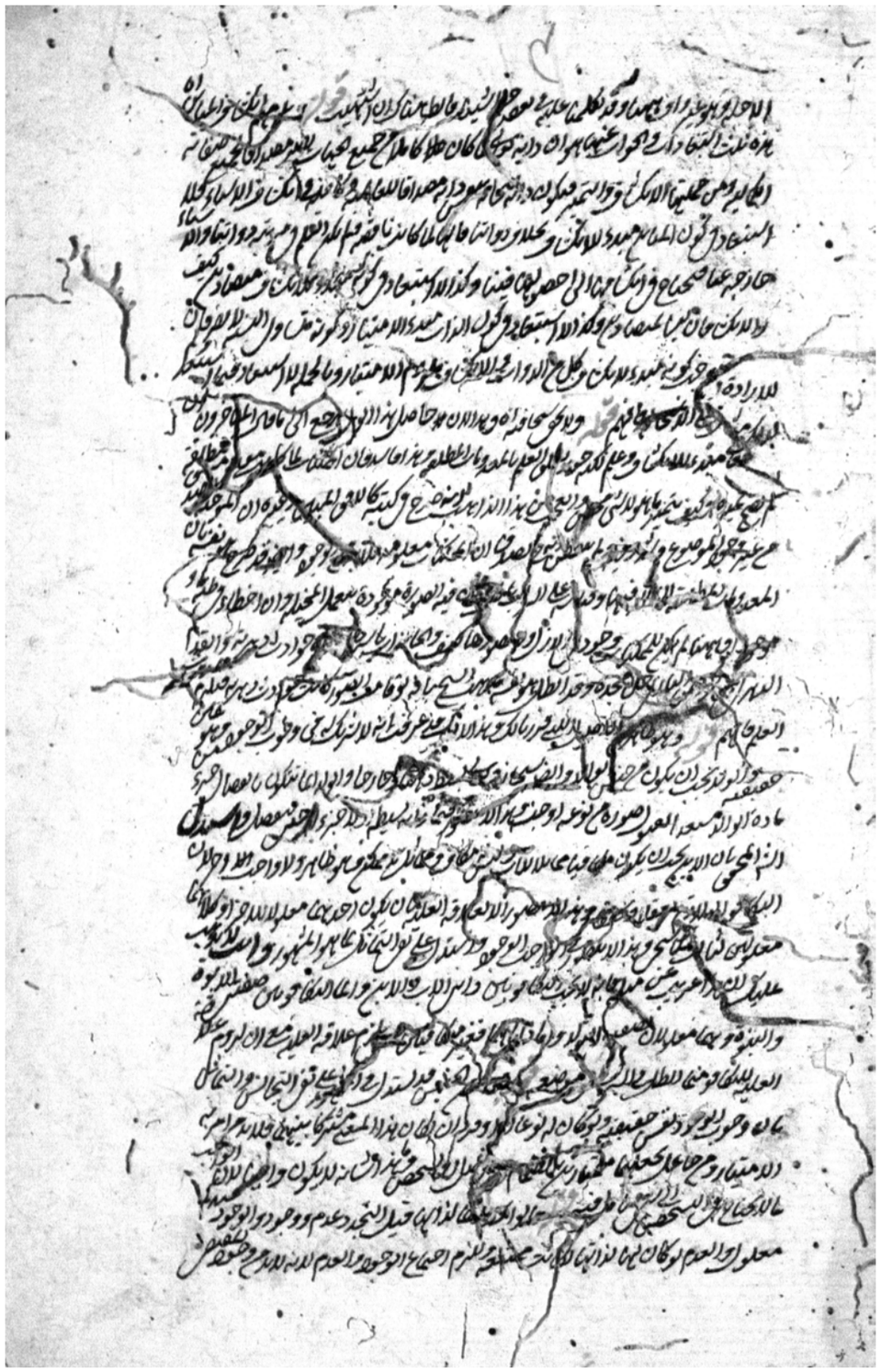

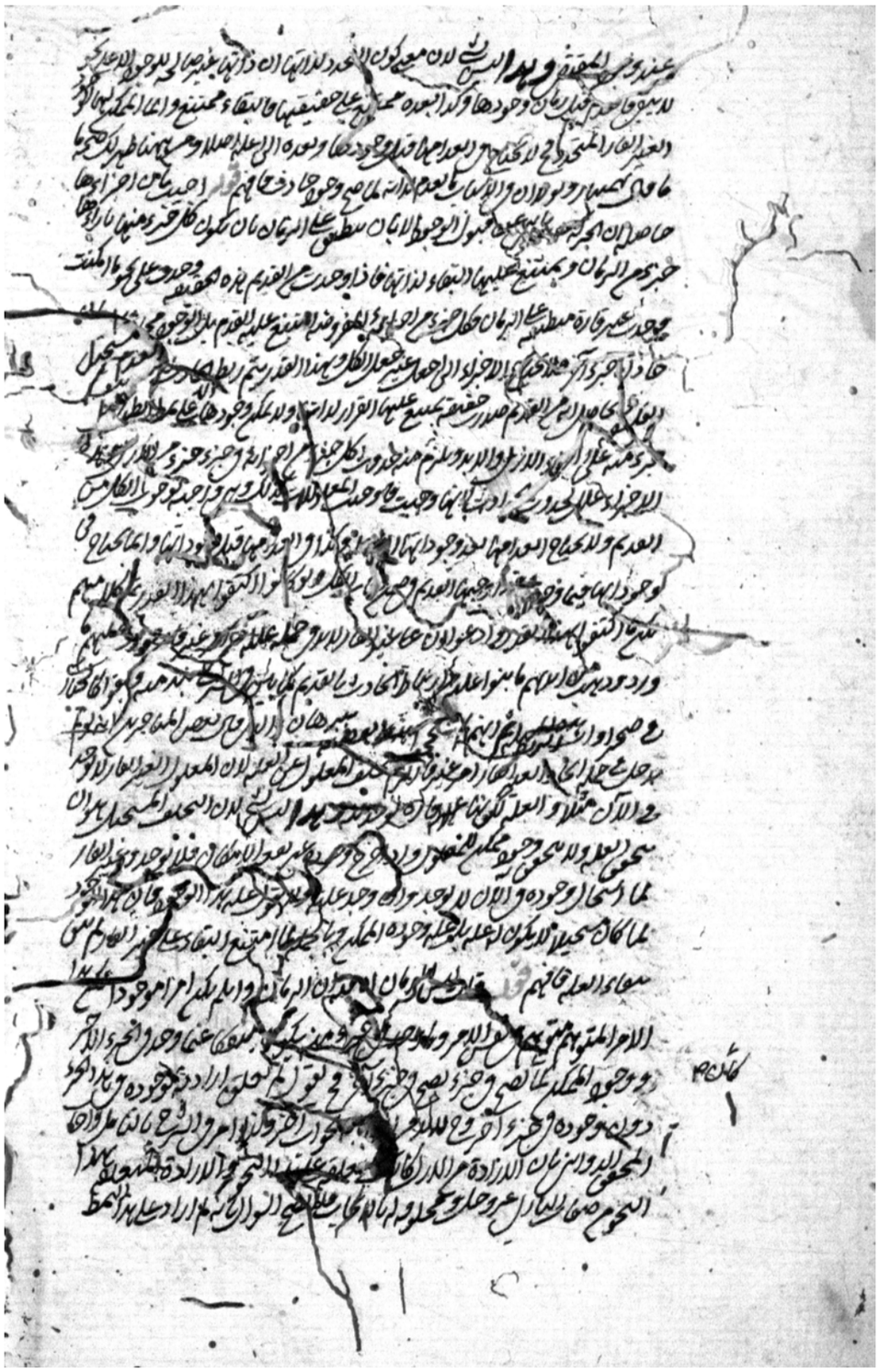

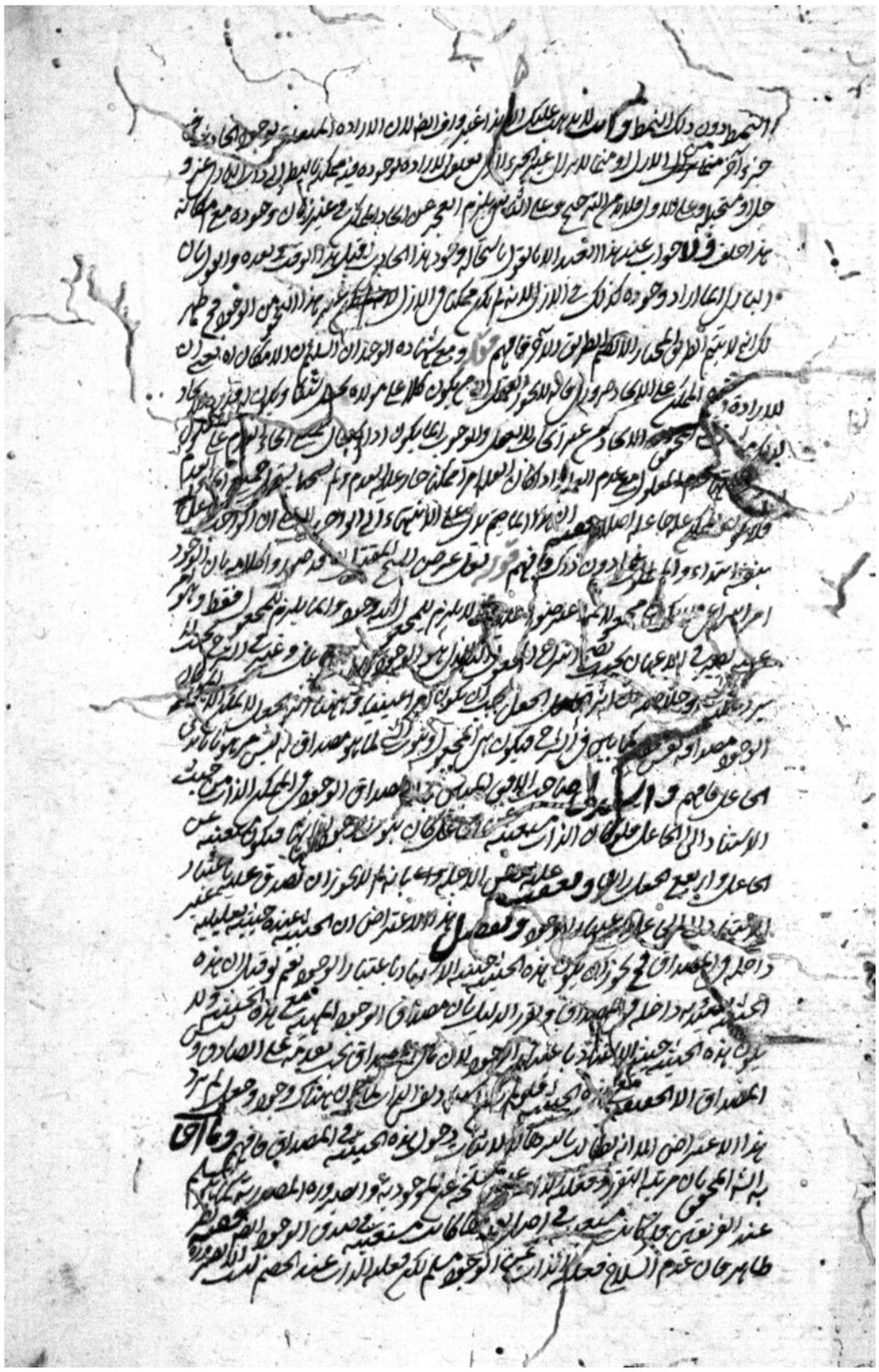

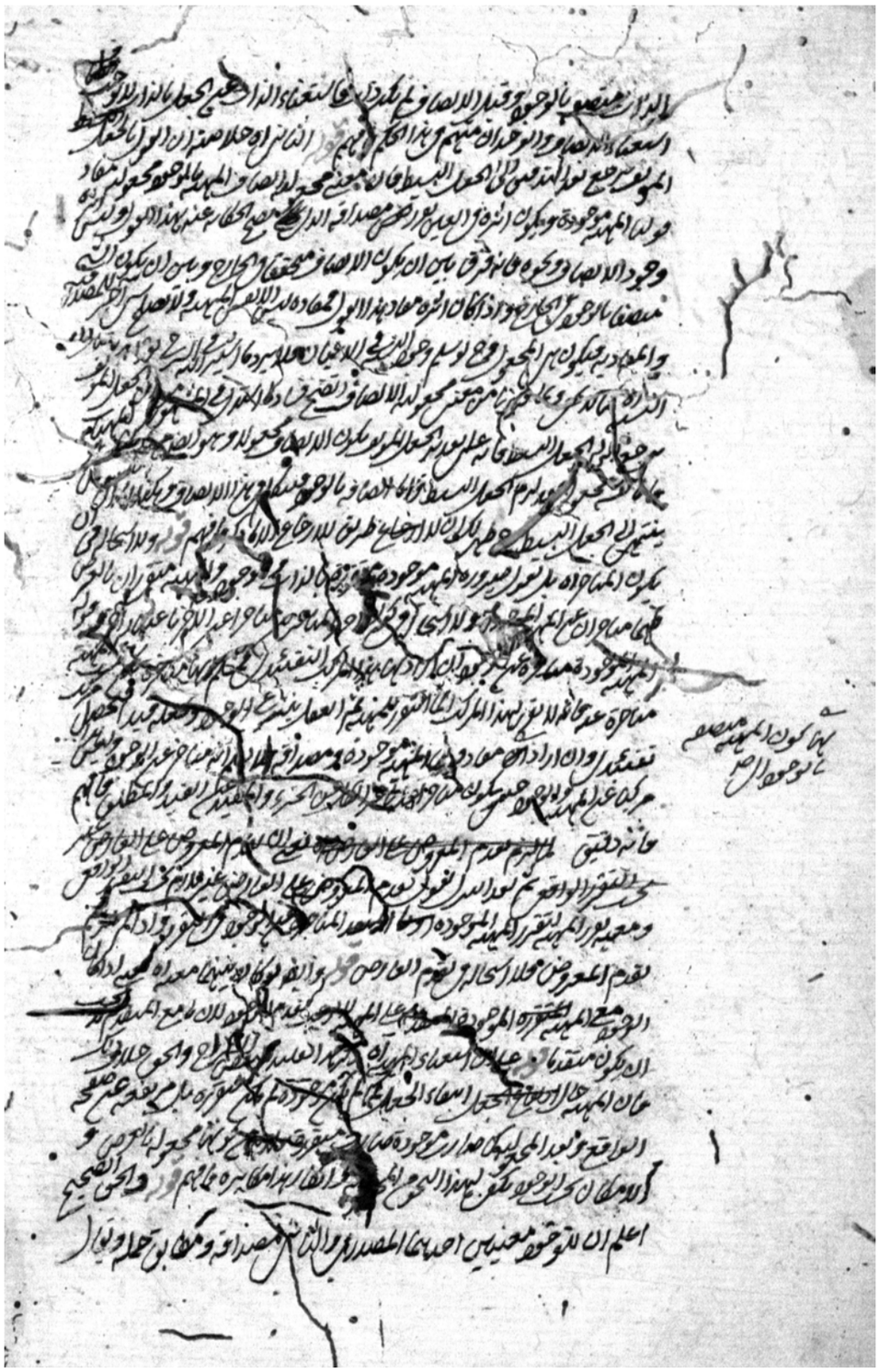

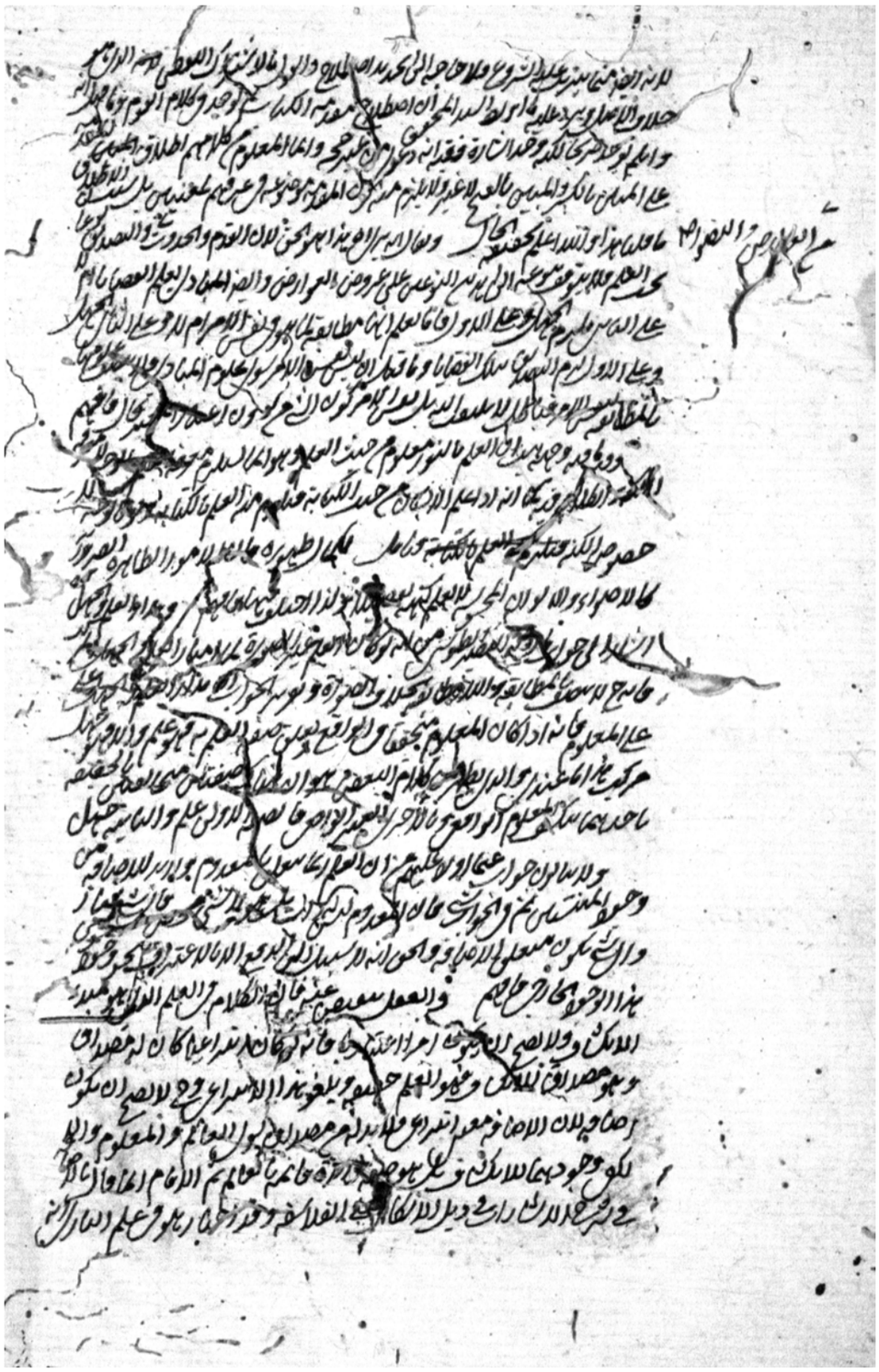

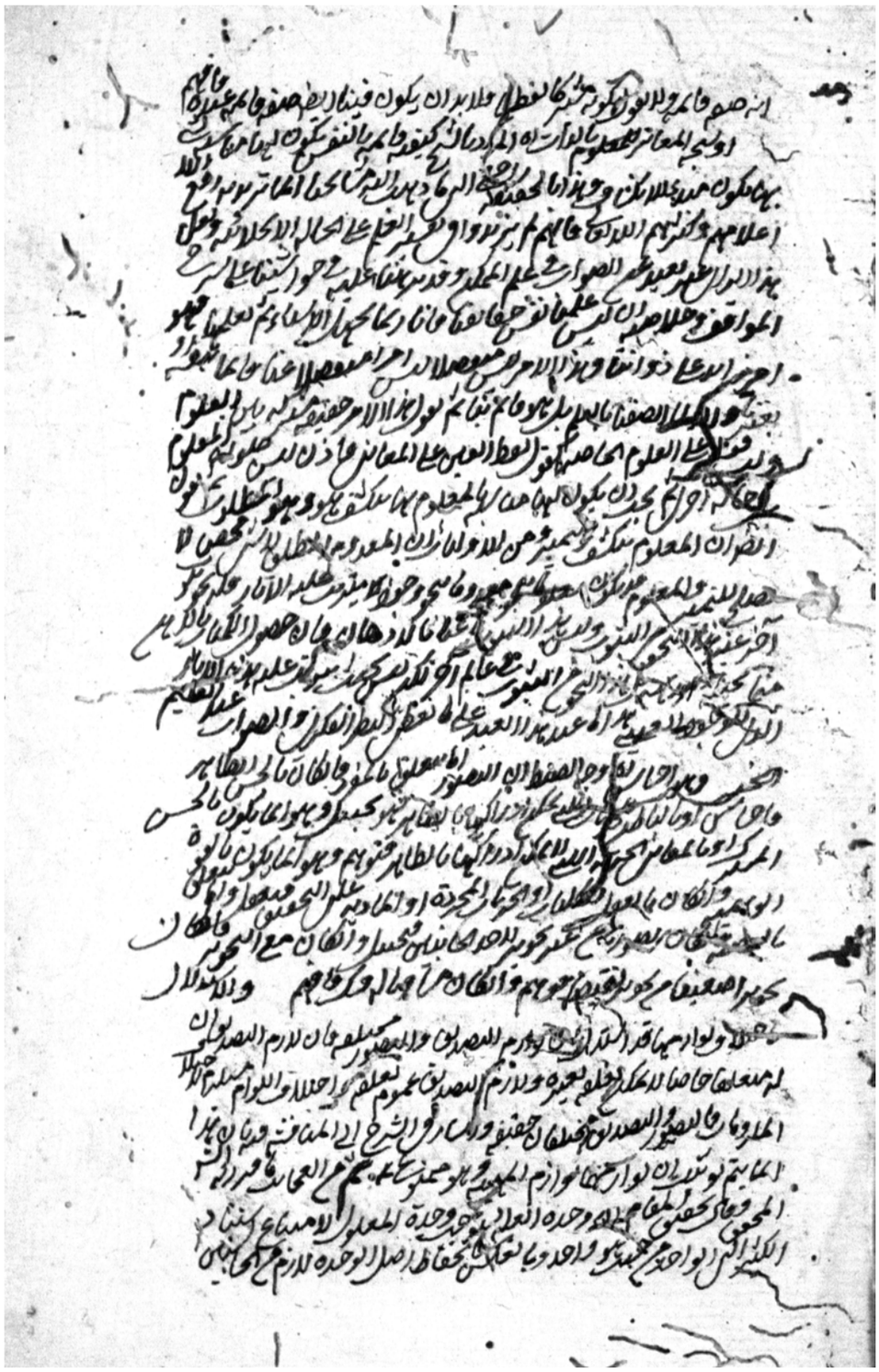

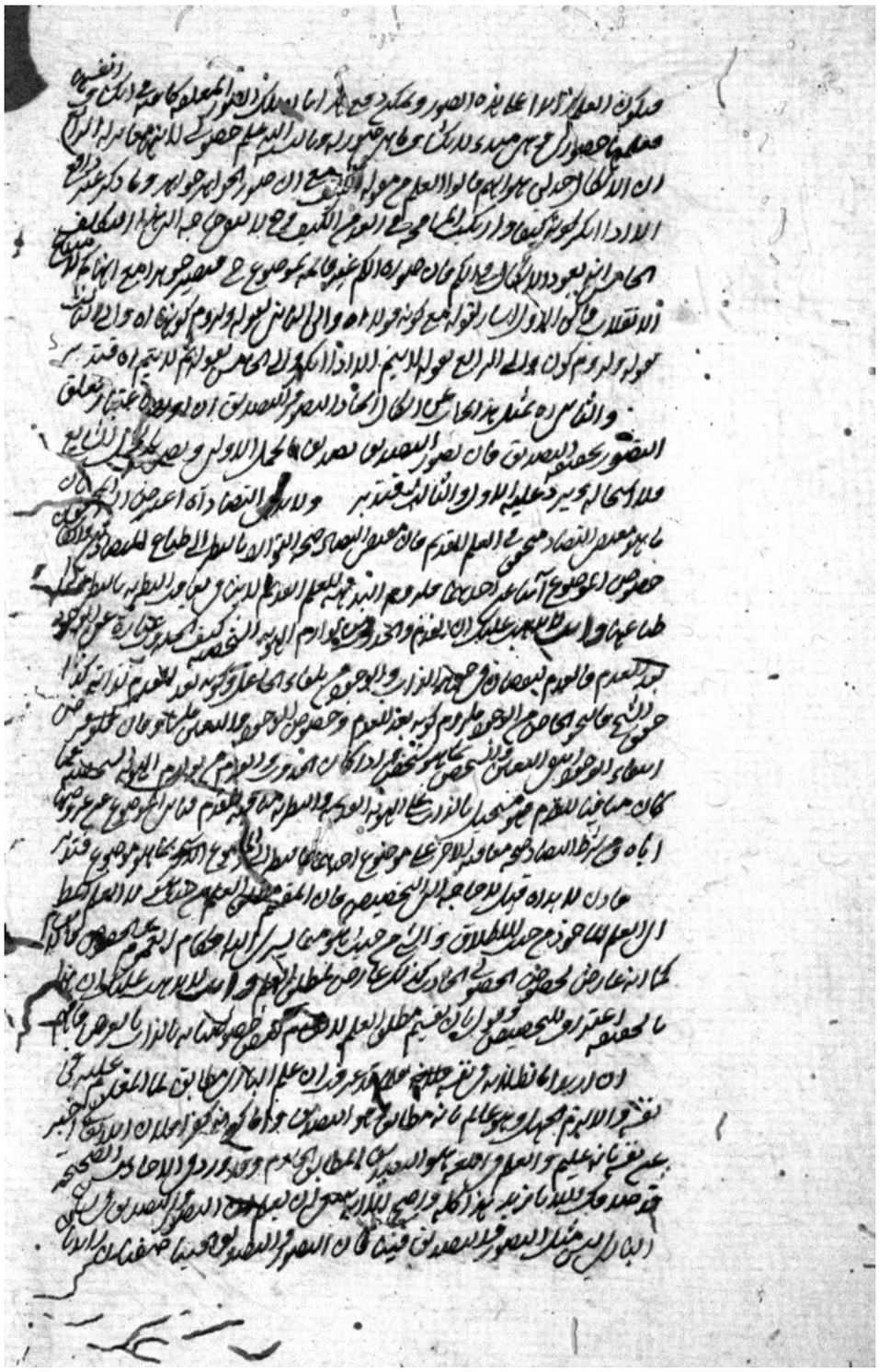

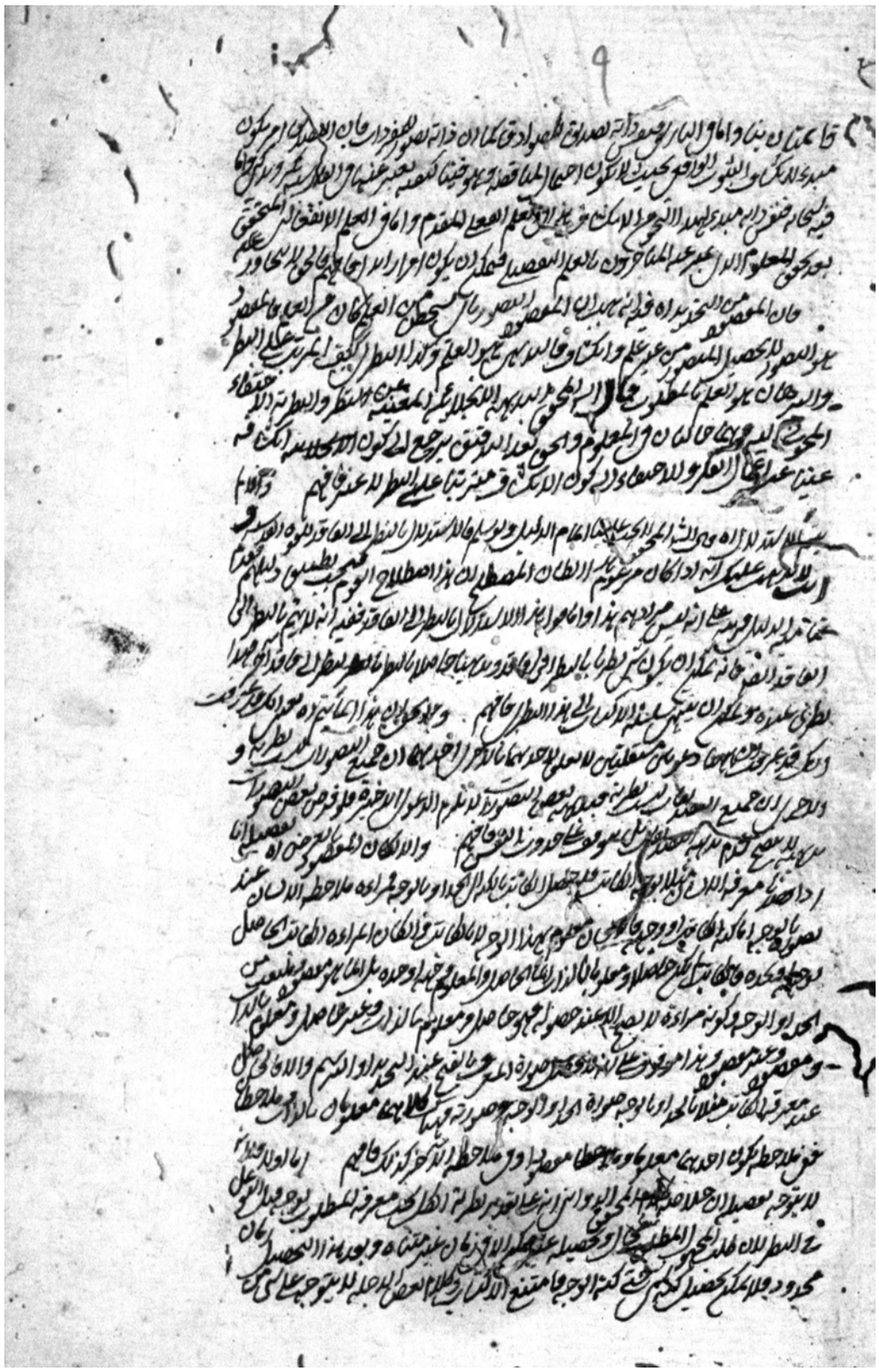

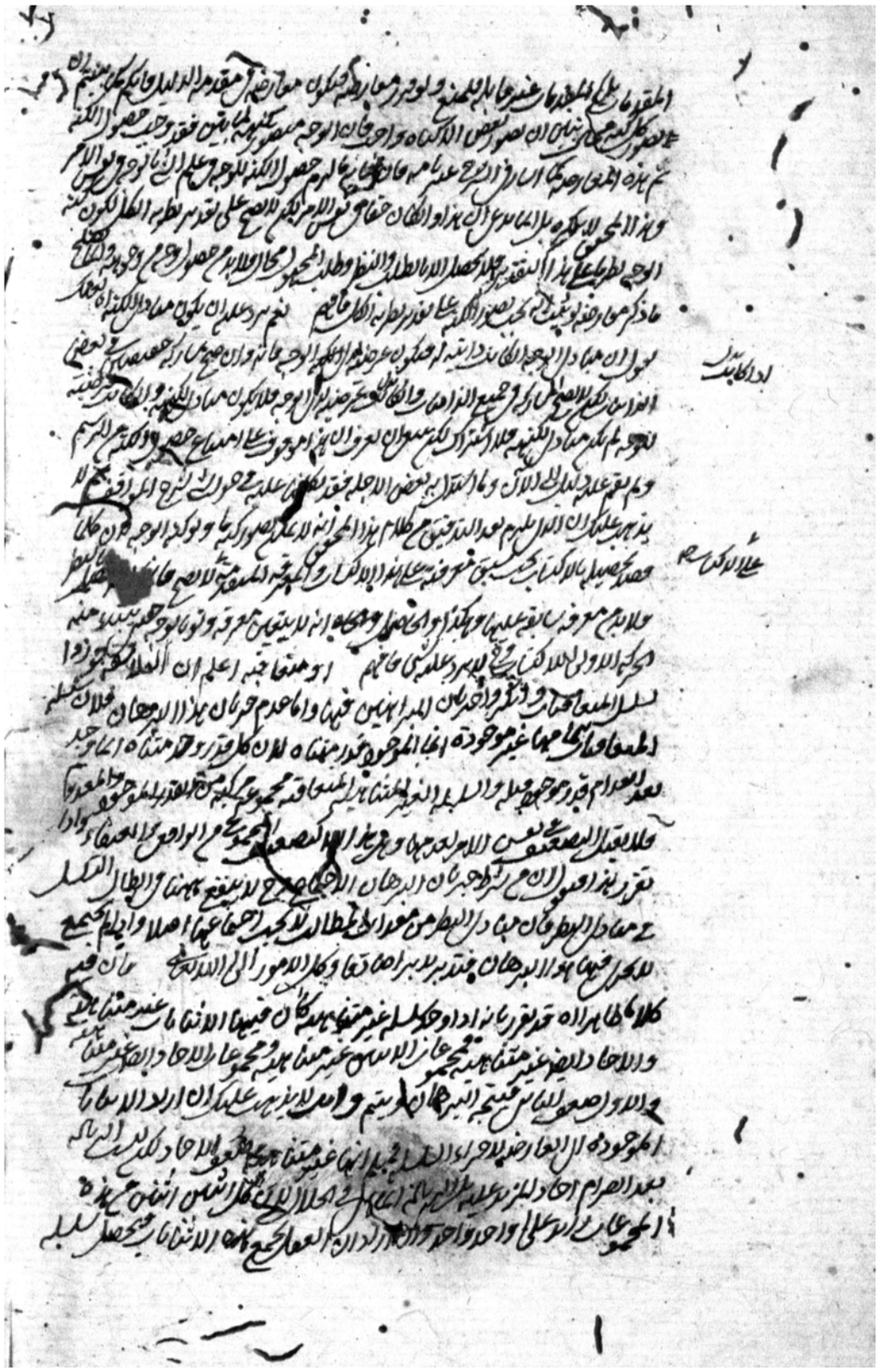

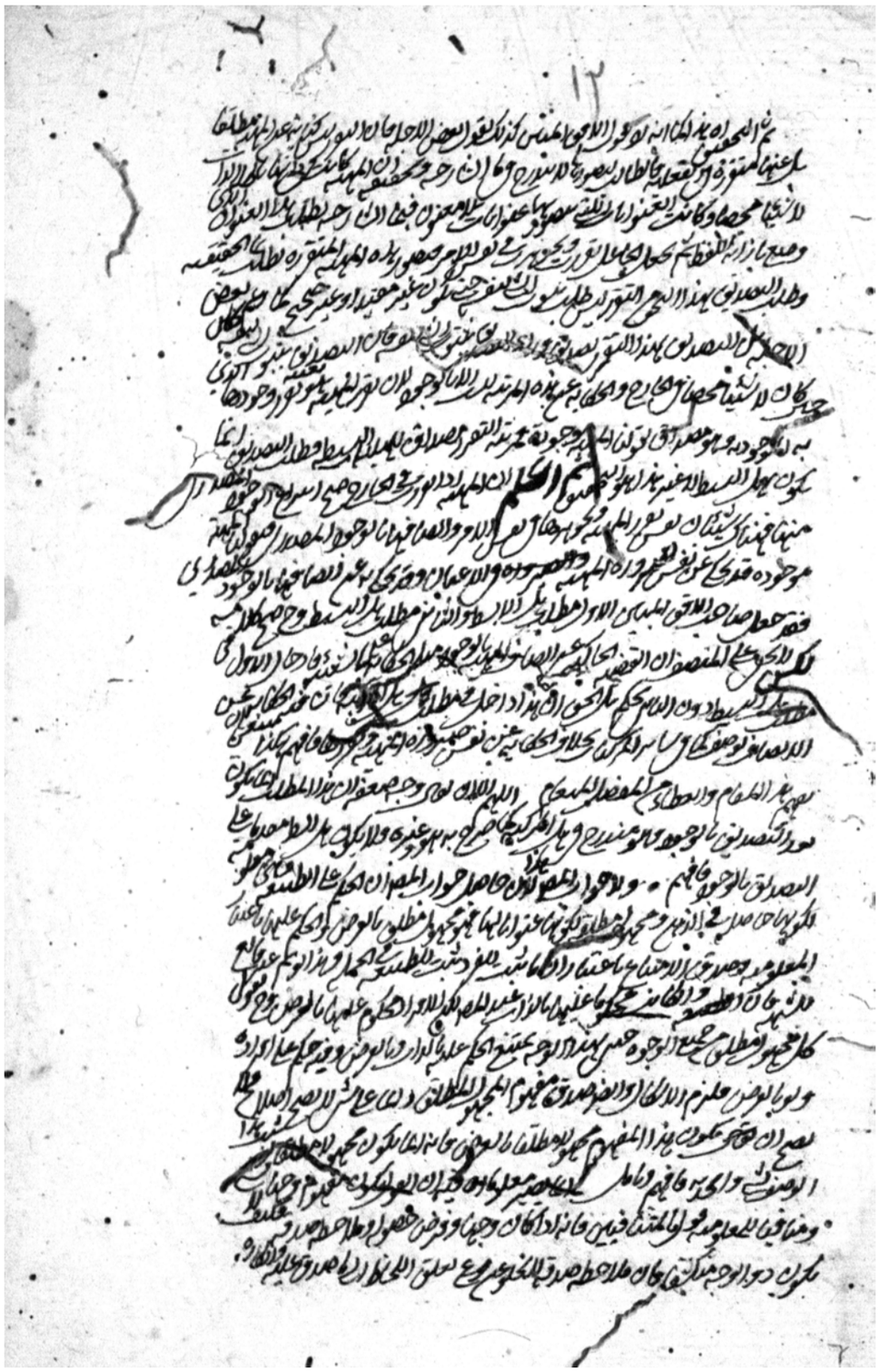

مكابرة بل الذي ينافي المعلومية لا يكون صادقا في نفس الامر على شيء فلا يكون عنوانا اصلا فلا يصلح
وجها فانه لو لم يكن حصول هذا الوجه المنافي للمعلومية موجبا لانكشاف شيء لا يصح جعله عنوانا للافراد
ولا يصح جعله موضوعا للمحصورة مع انه يصح هذا خلف وقد يجاب بمنع امكان حصول المجهول
المطلق اه الحق في الجواب ان المجهول المطلق الذي فرض تصوره ان اريد به المجهول المطلق بالفعل
فمعلوم الاستحالة حينئذ فان المعلومية انما لزمت بهذا الوجه حين حصوله في العقل ولا نسلم ان زمان
صدقه وزمان حصوله واحد بل يجوز ان يكون زمانه سابقا عليه وان اريد المجهول المطلق دائما
او المجهول المطلق في زمان الحصول فههنا عنوانان لا معنون لهما لان كل شيء موجود او
معدوم معلوم بتعلق العلم ولو بوجه في زمان ما فلا يصدق على شيء انه مجهول مطلق دائما
وقت حصول المجهول المطلق المقيد بزمان هذا الوجه يحصل مطلق المجهول لان حصول المقيد
بدون حصول المطلق غير معقول فانه صادق عليها وقت العقل الهيولاني او وقت عدم عاقل فالاسناد
كلها حاصلة عند حصول هذا المفهوم فلا يصح تقييده بهذا الحين ولو قيد لامتنع صدقه فلا
يكون عنوانا لشيء واذا لم يكونا عنوانين لشيء لا يكون الاشياء معلومة بهما بل بوجه آخر غيرهما
كالمجهول العام من المجهول المطلق دائما او وقت حصوله فلا محذور اصلا فافهم فان اللفظ
المفرد اه ان اريد به الواحد الصورة الواحدة حقيقة فذلك ممنوع ولم يقم عليه دليل وان اريد
الامر الملحوظ بلحاظ واحد فلا يفيد المطلوب كما لا يخفى وعند اهل العربية الدلالة اه اي الدلالات
التي هي مقسم لهذه الدلالات والا فانفهام اللوازم من اللفظ ايضا دلالة عندهم كيف الكيفيات والمرايا
التي يبحث عنها في علم المعاني معتبرة عندهم فافهم لكن في النسبة اه ظن بعض الاجلة ان هذا مذهب المتأخرين
وله وجه بحمل اللزوم على ما هو اعم من اللزوم بملاحظة القرائن وانما حكم بالتأمل في الشرح نظرا الى انه
خلاف مصرحات المتأخرين فافهم ان اريد اللزوم التقييدي اه وان اريد اللزوم التحقيقي فلا يصح الاجتماع
على رأي اهل العربية اذ لا يراد بلفظ واحد معنيان مجازيان فافهم ان دل جزء اللفظ اه قد اشار
بكون الدلالة مقصودة الى ان المفرد والمركب من اقسام الدال بالمطابقة واورد عليه انه ليس المركب موضوعا
لمعنى فلا يدخل في الدال بالمطابقة بل انما يدل على المعنى التركيبي بالعقل لاجل اجتماع الالفاظ اجتماعا مخصوصا
والجواب ان المركب موضوع بالوضع النوعي في ضمن قاعدة كلية كاوضاع الكلمات والمشتقات والدليل الاتم
على ان المركب انما يدل على معنى مركب اذا ركبت الالفاظ على وجه مخصوص واذا بدل التركيب بنحو آخر
فانما لا يدل اصلا كما اذا قدم المضاف على المضاف او يدل على مركب آخر كما اذا قدم المضاف
آخر كما اذا قدم الصفة على الموصوف فانقلب هذا انما يصح ان عمم الوضع في الدال على المطابقة من
النوعي والشخصي وح يدخل المجاز فيه ولا يحتاج الى الاستحالة فيه فانا قد بينا سابقا ان الدلالة المجازية
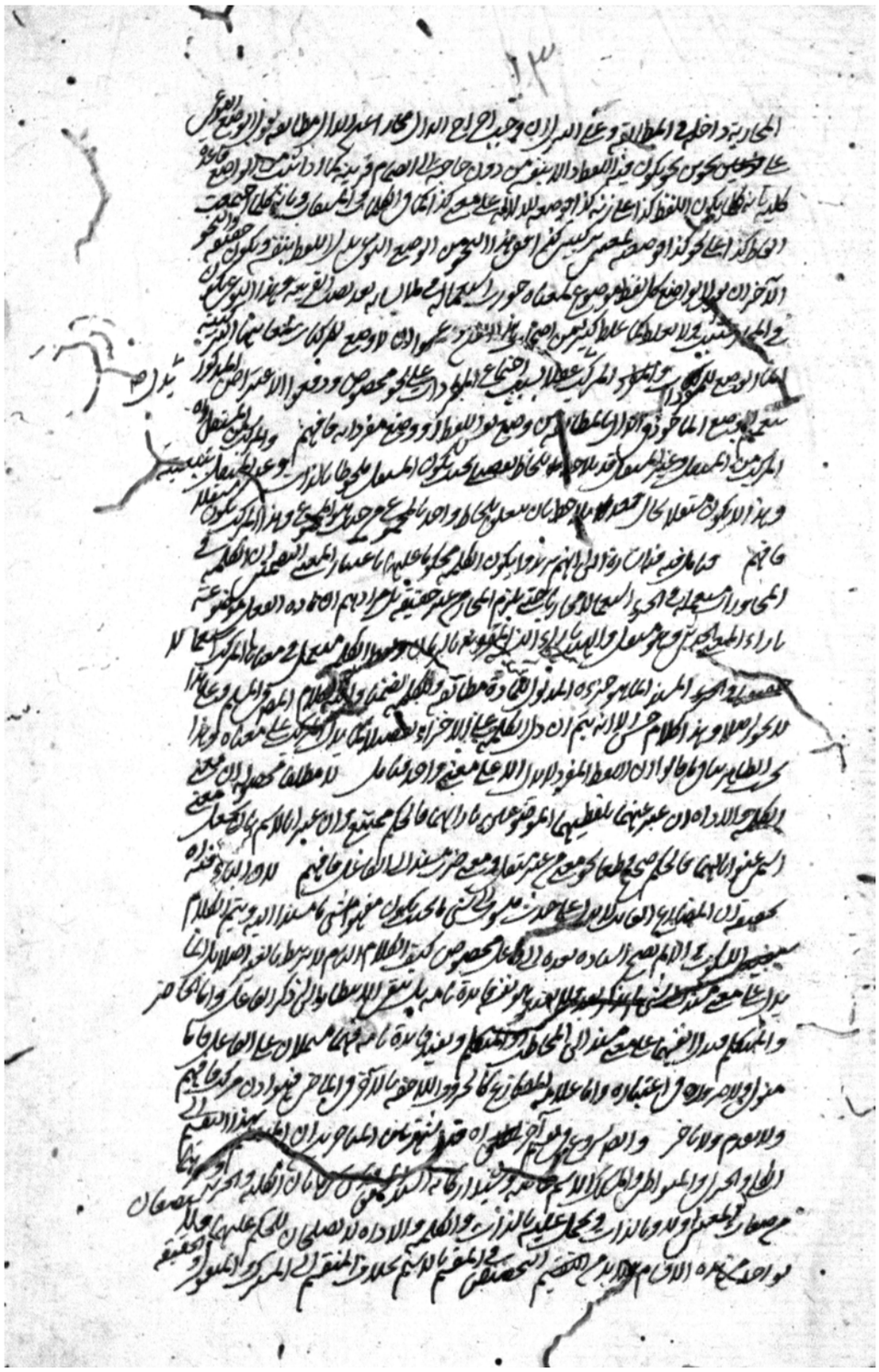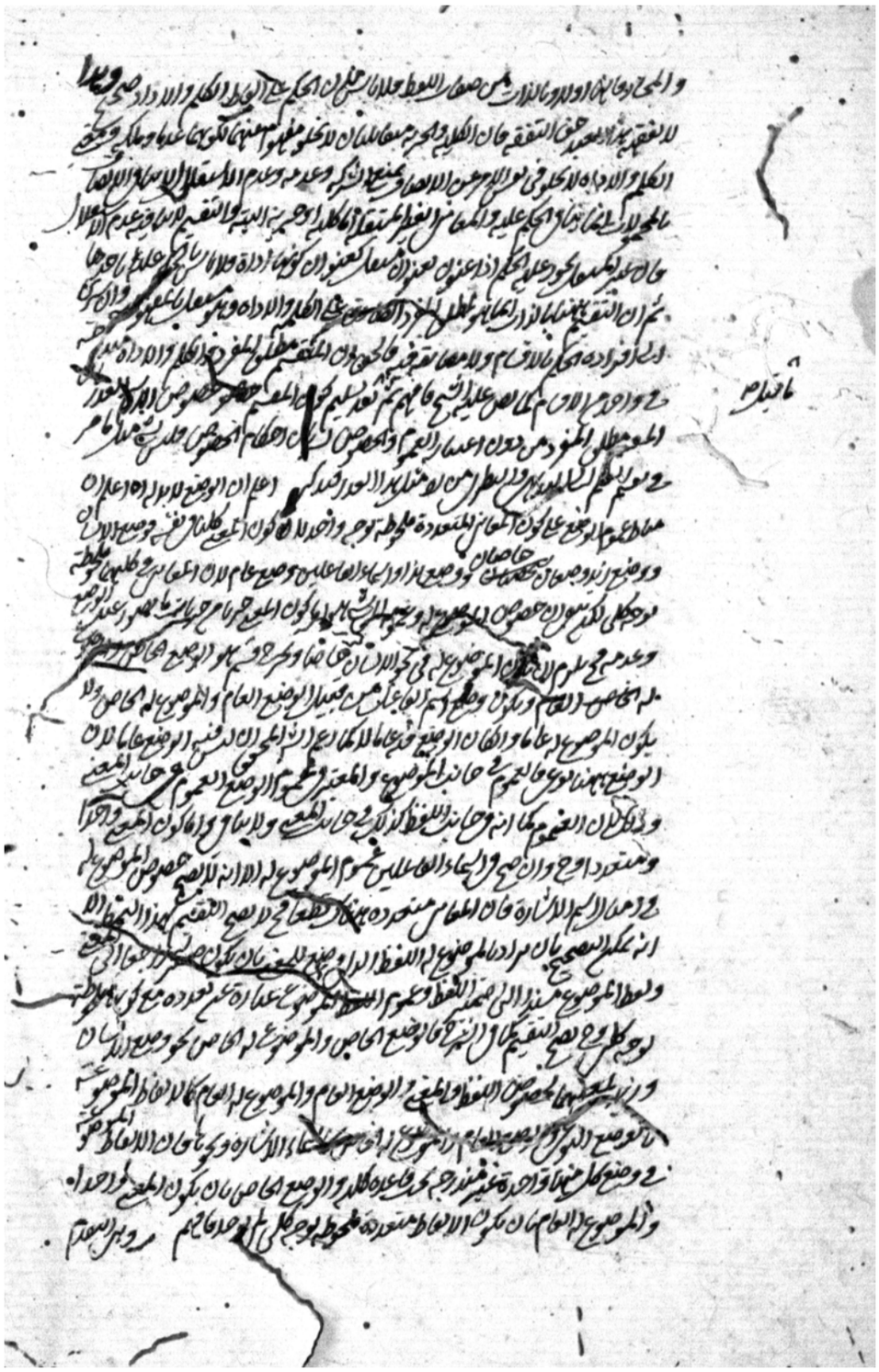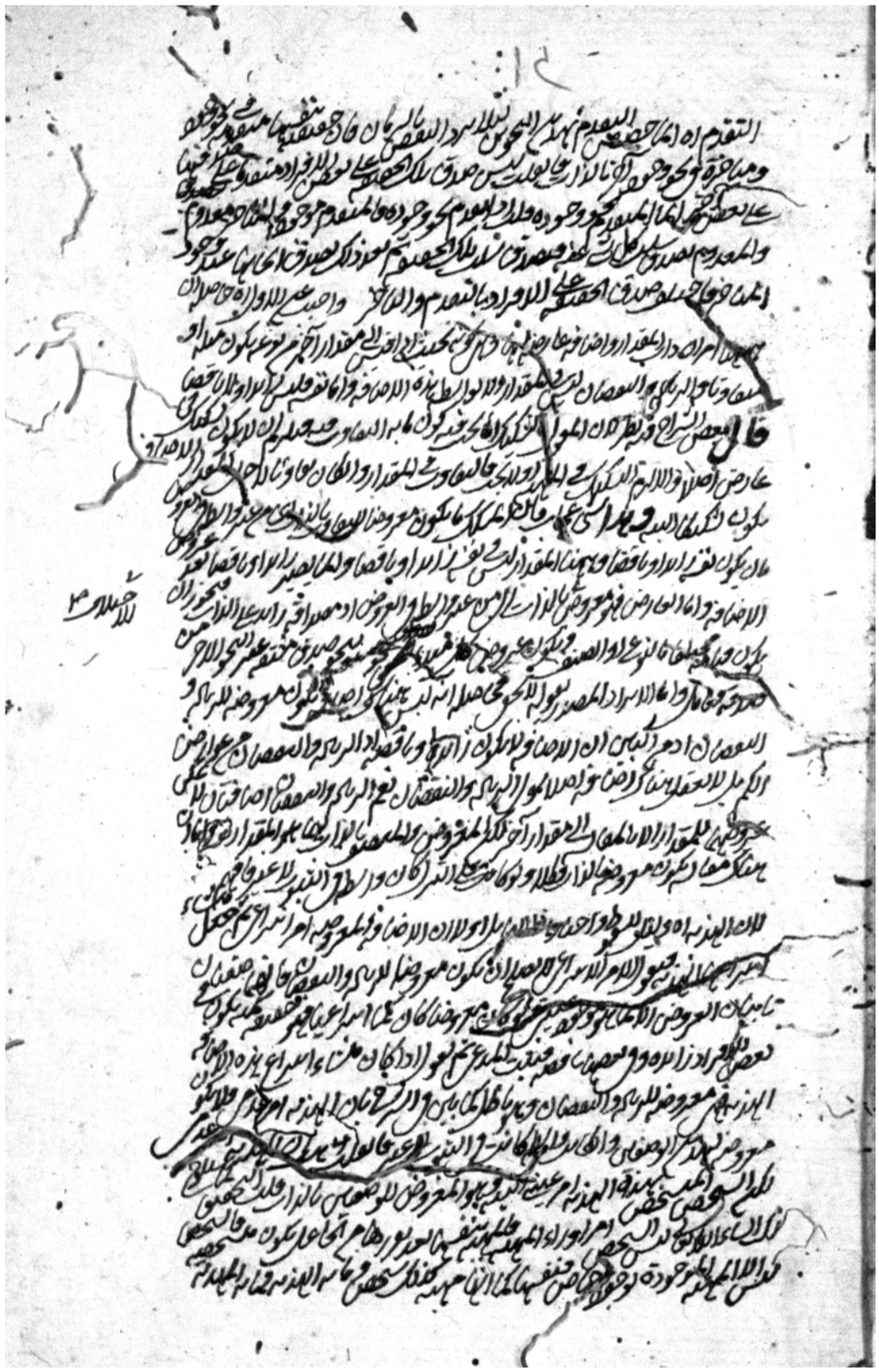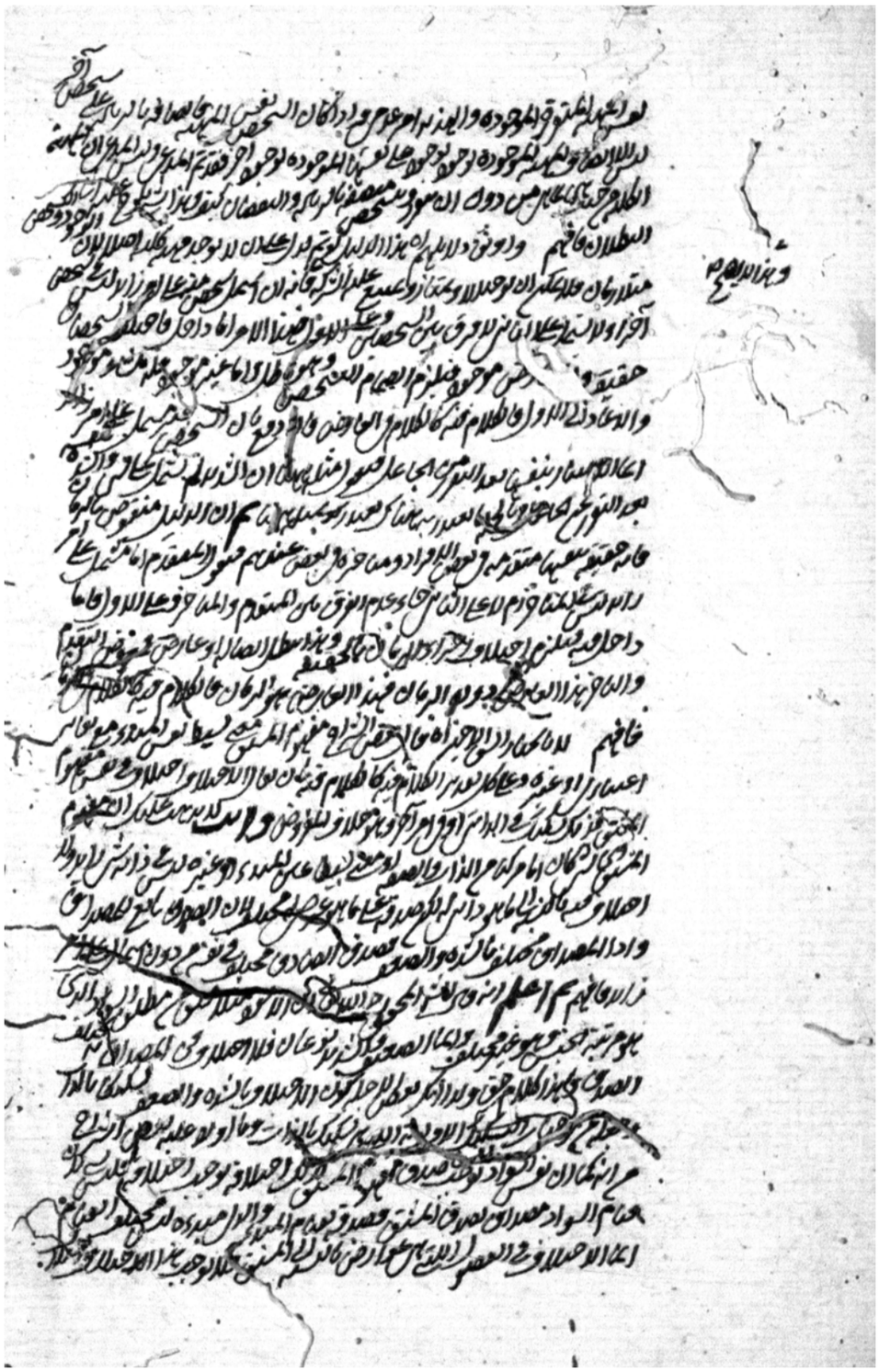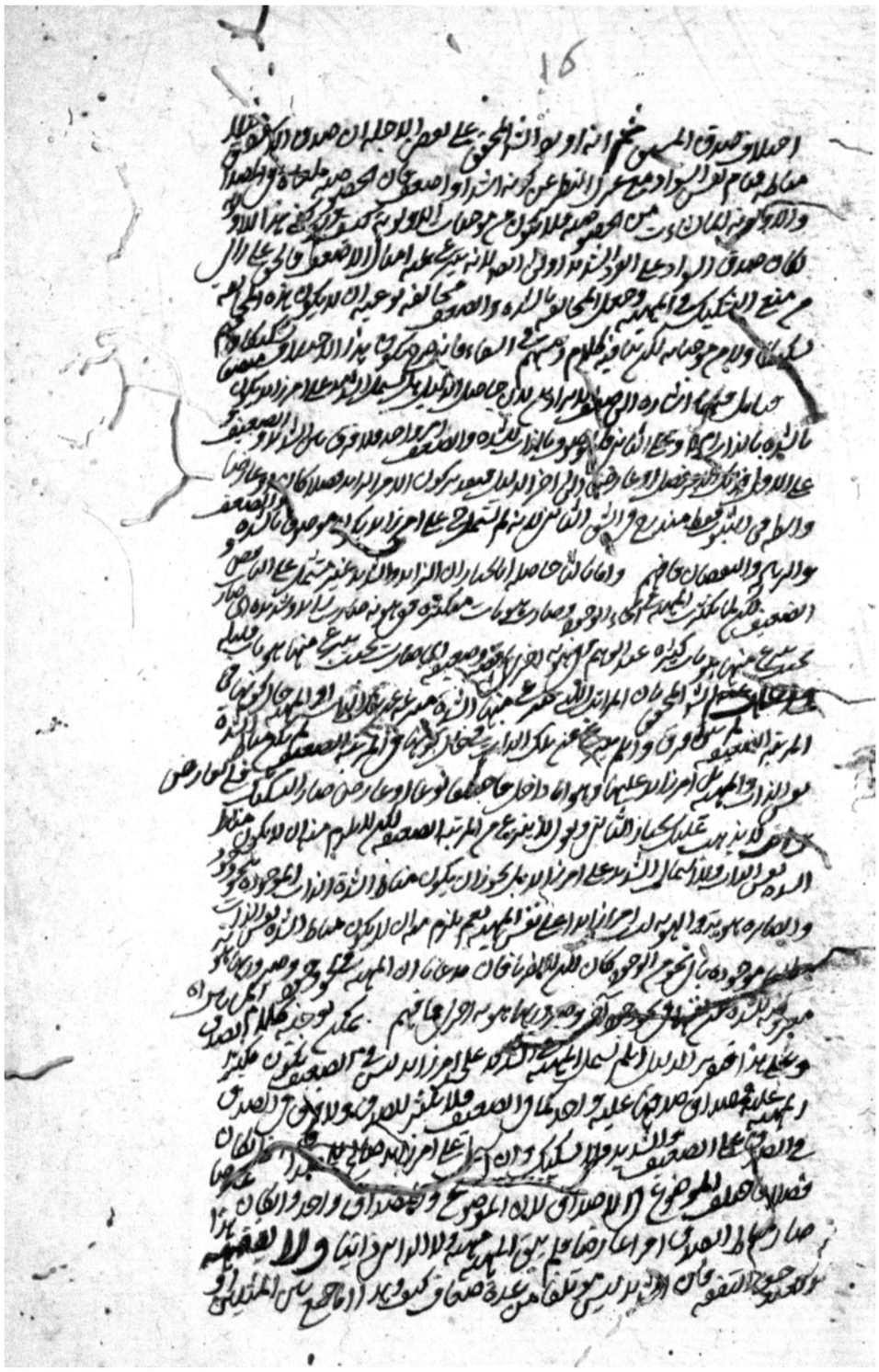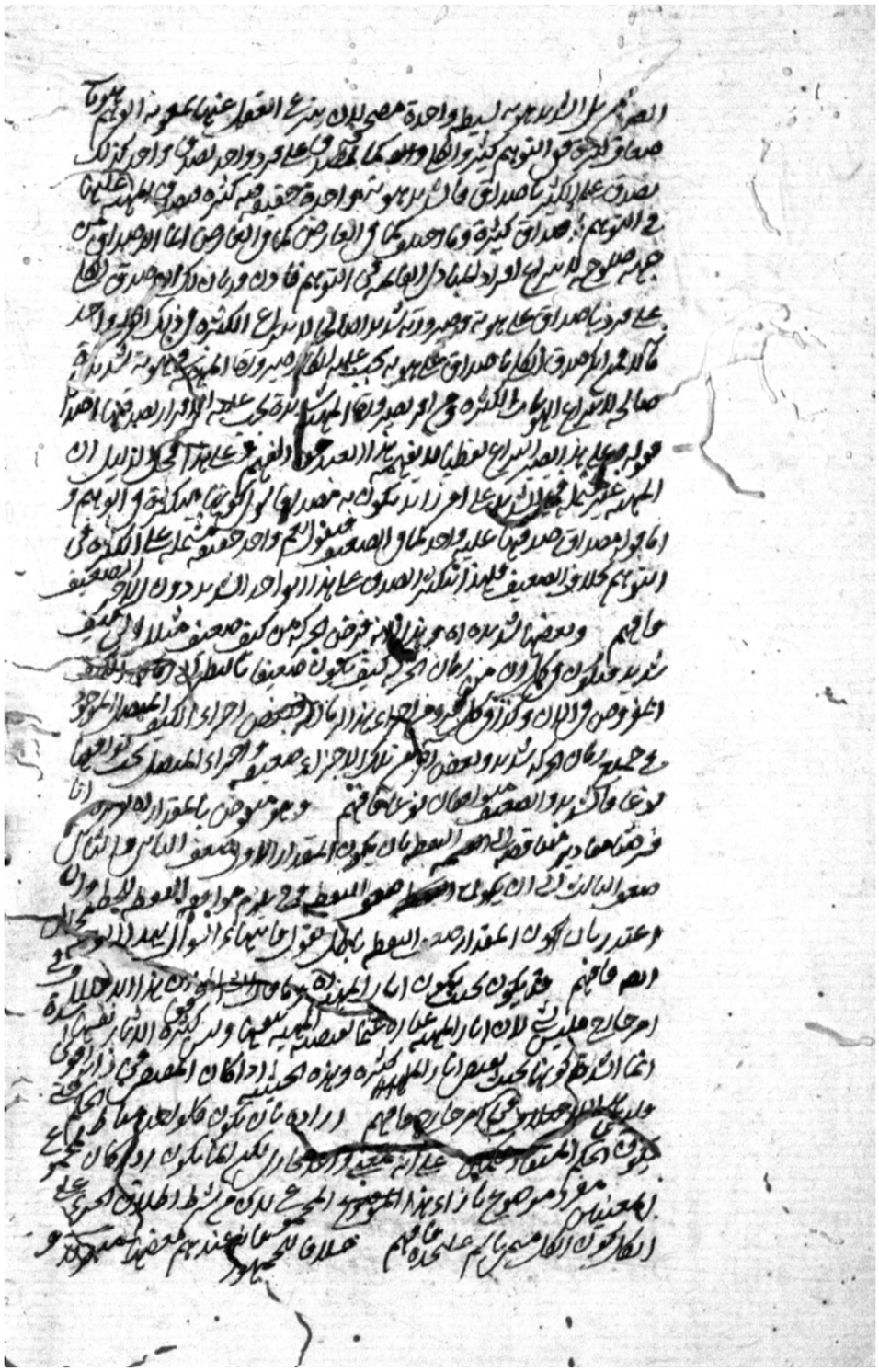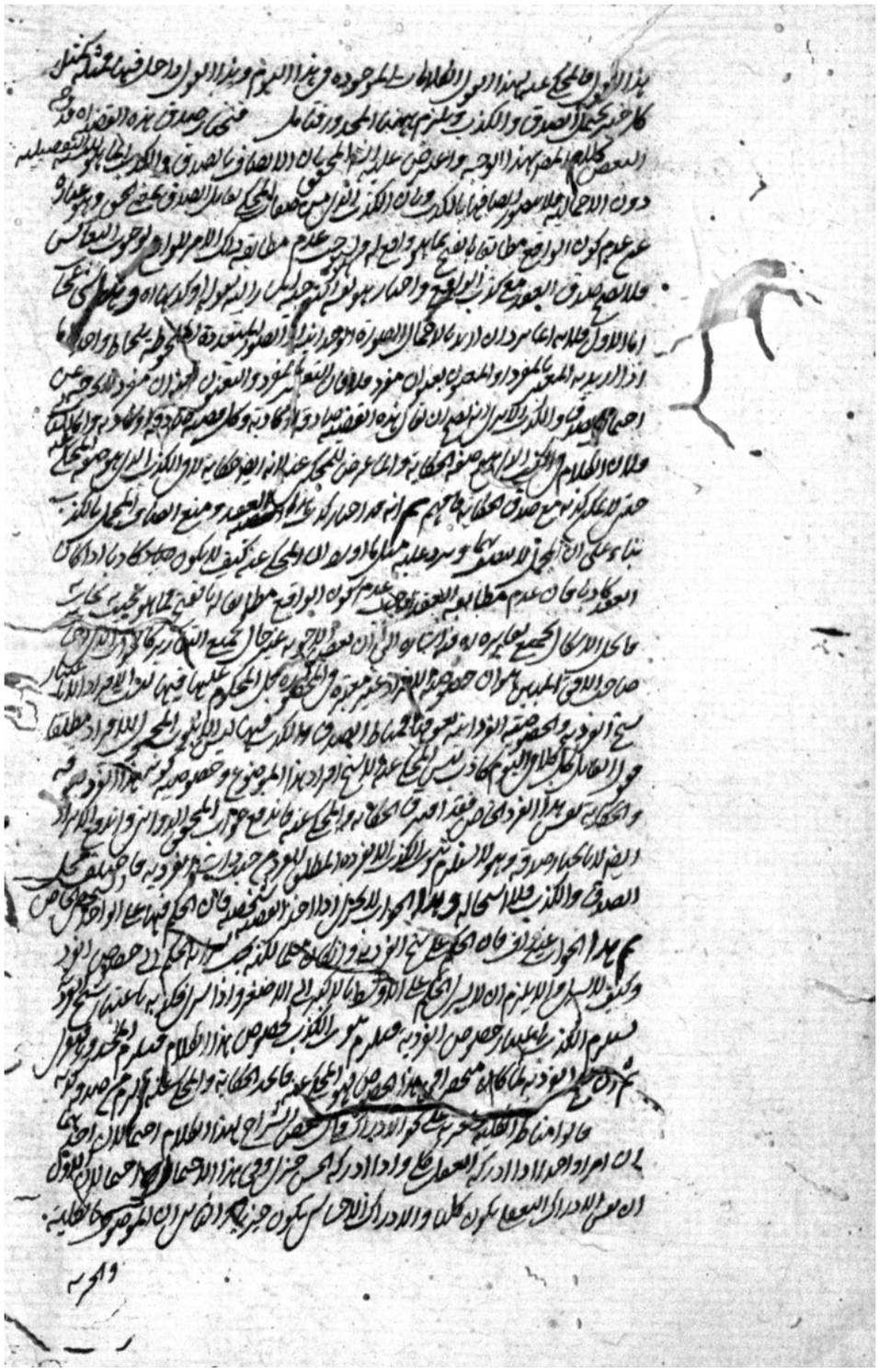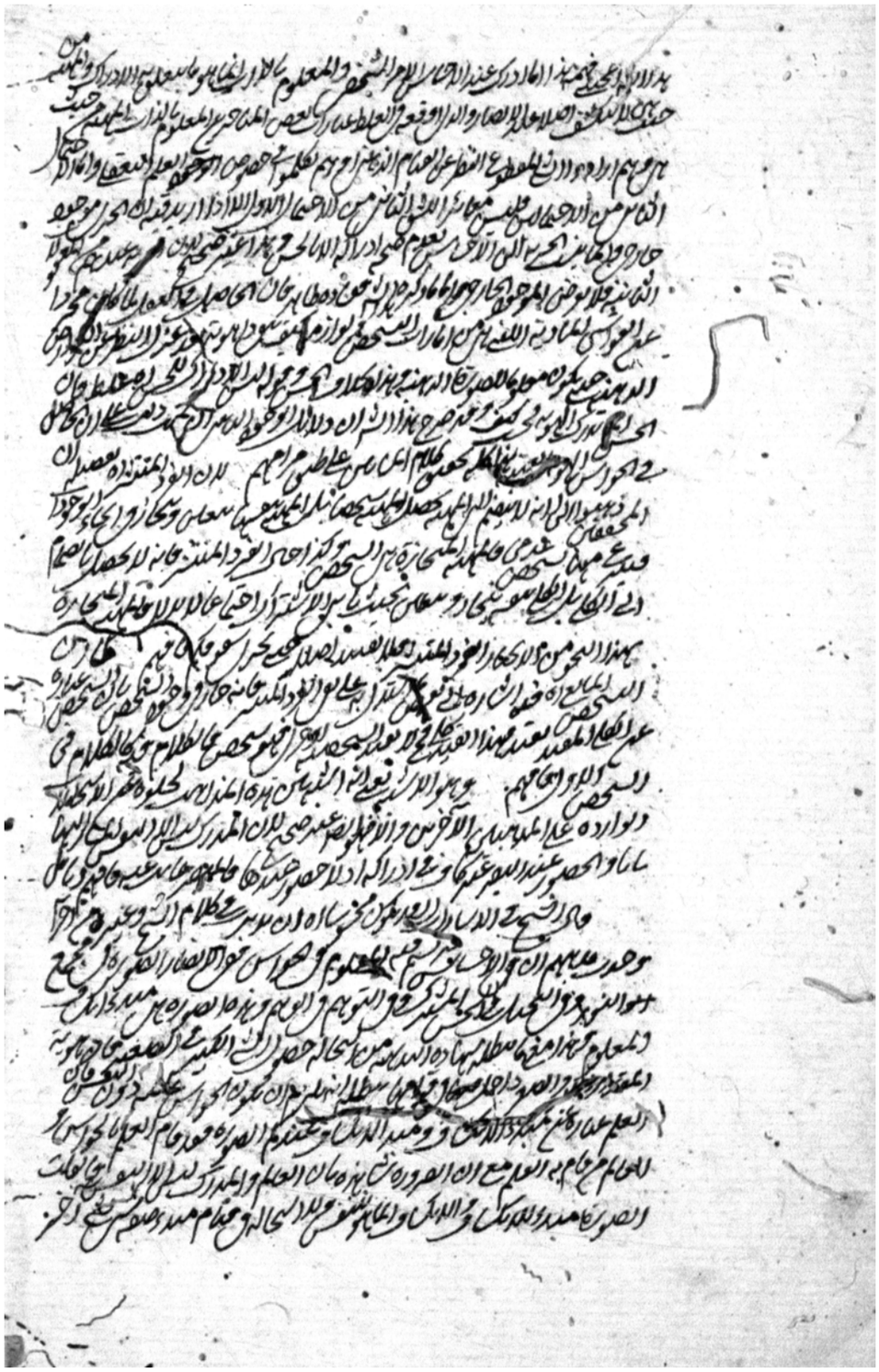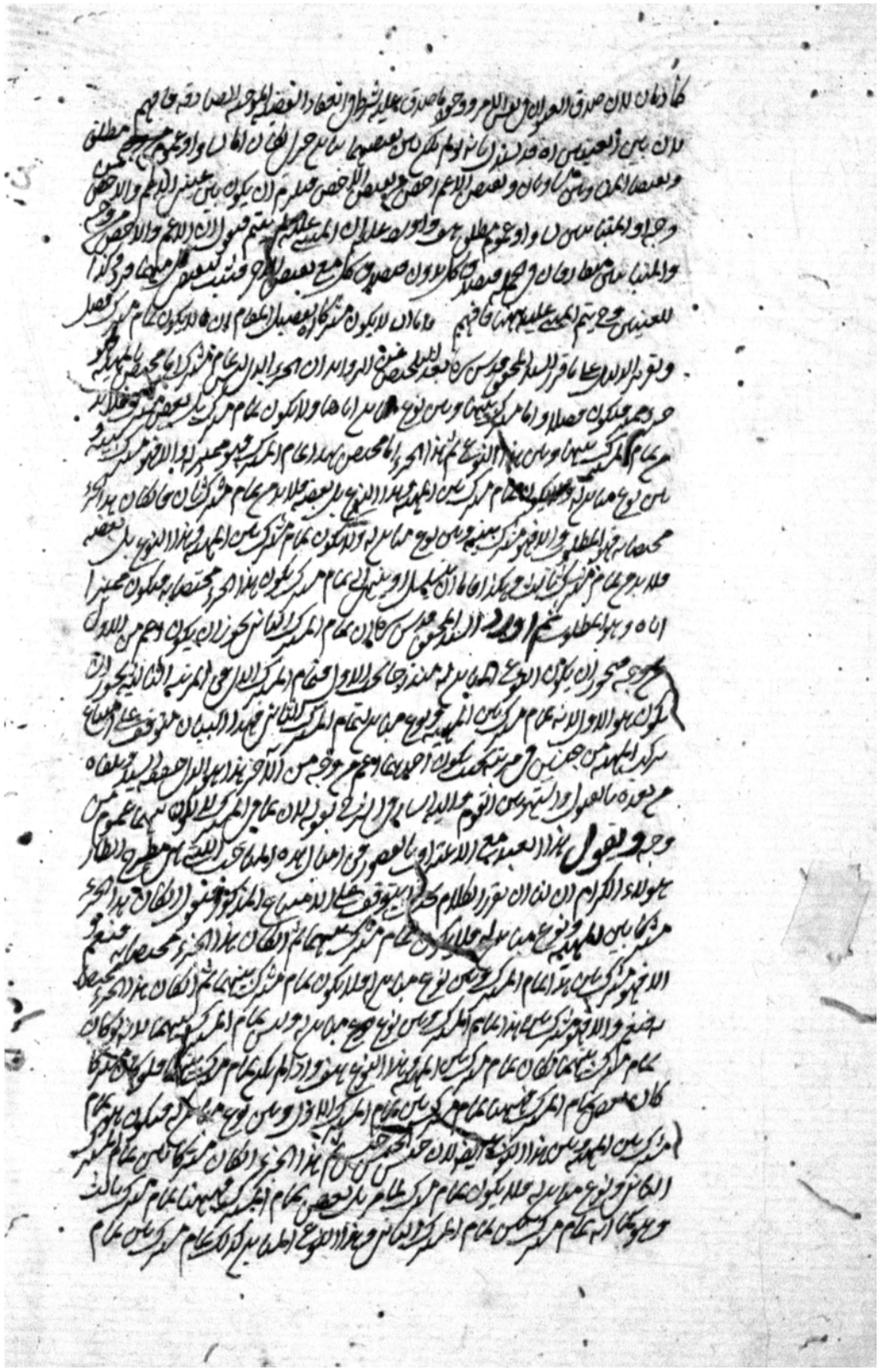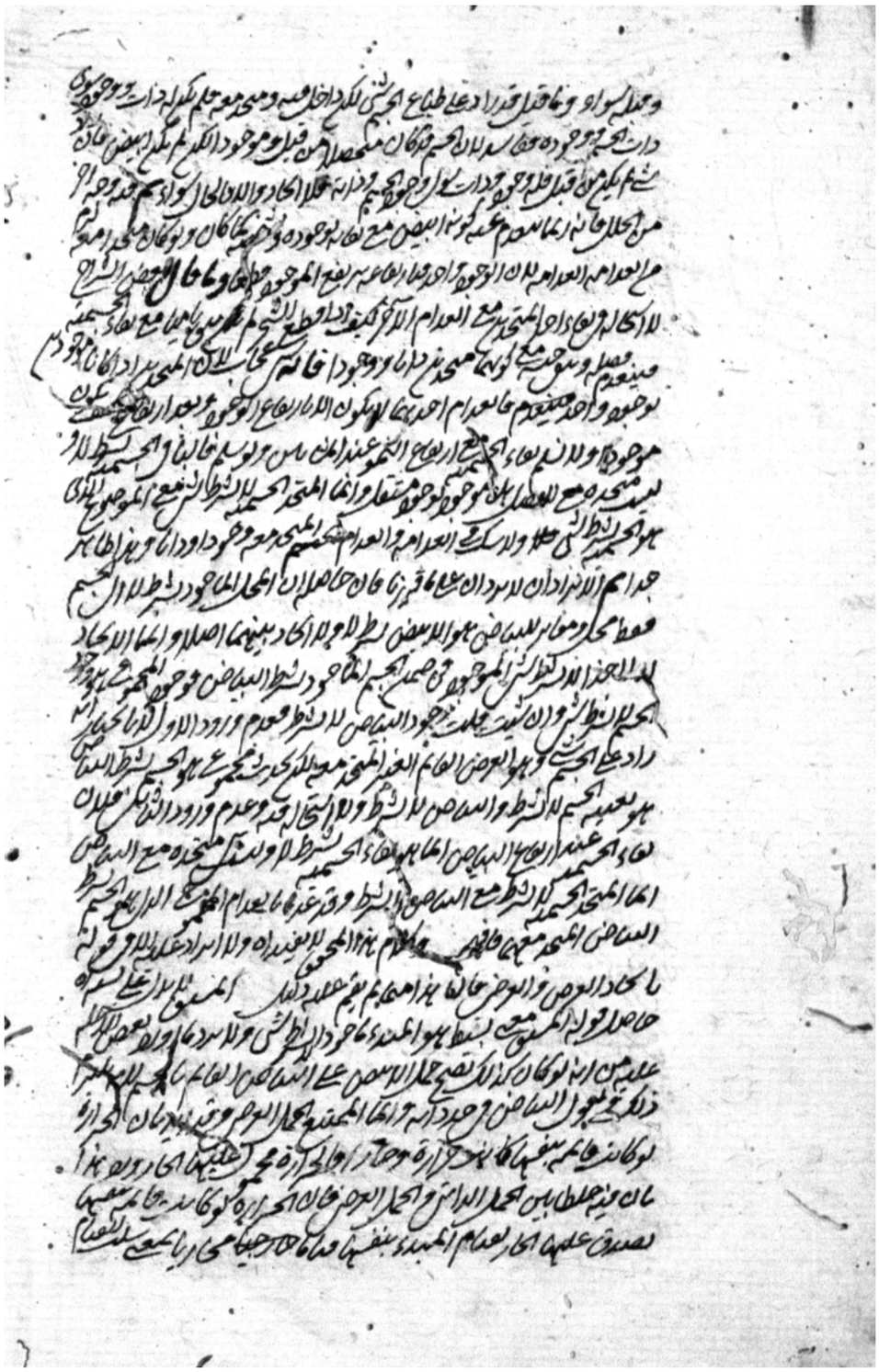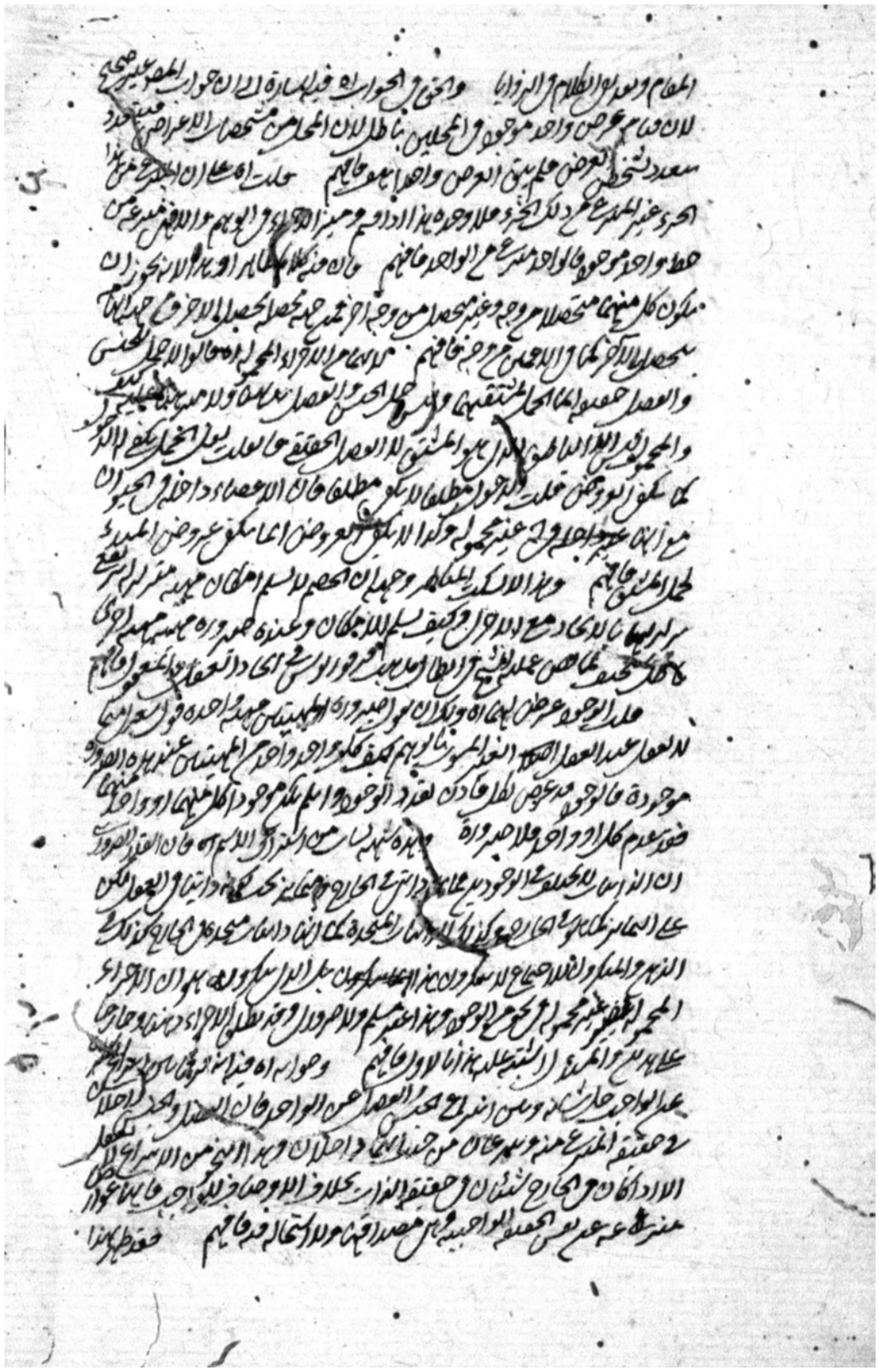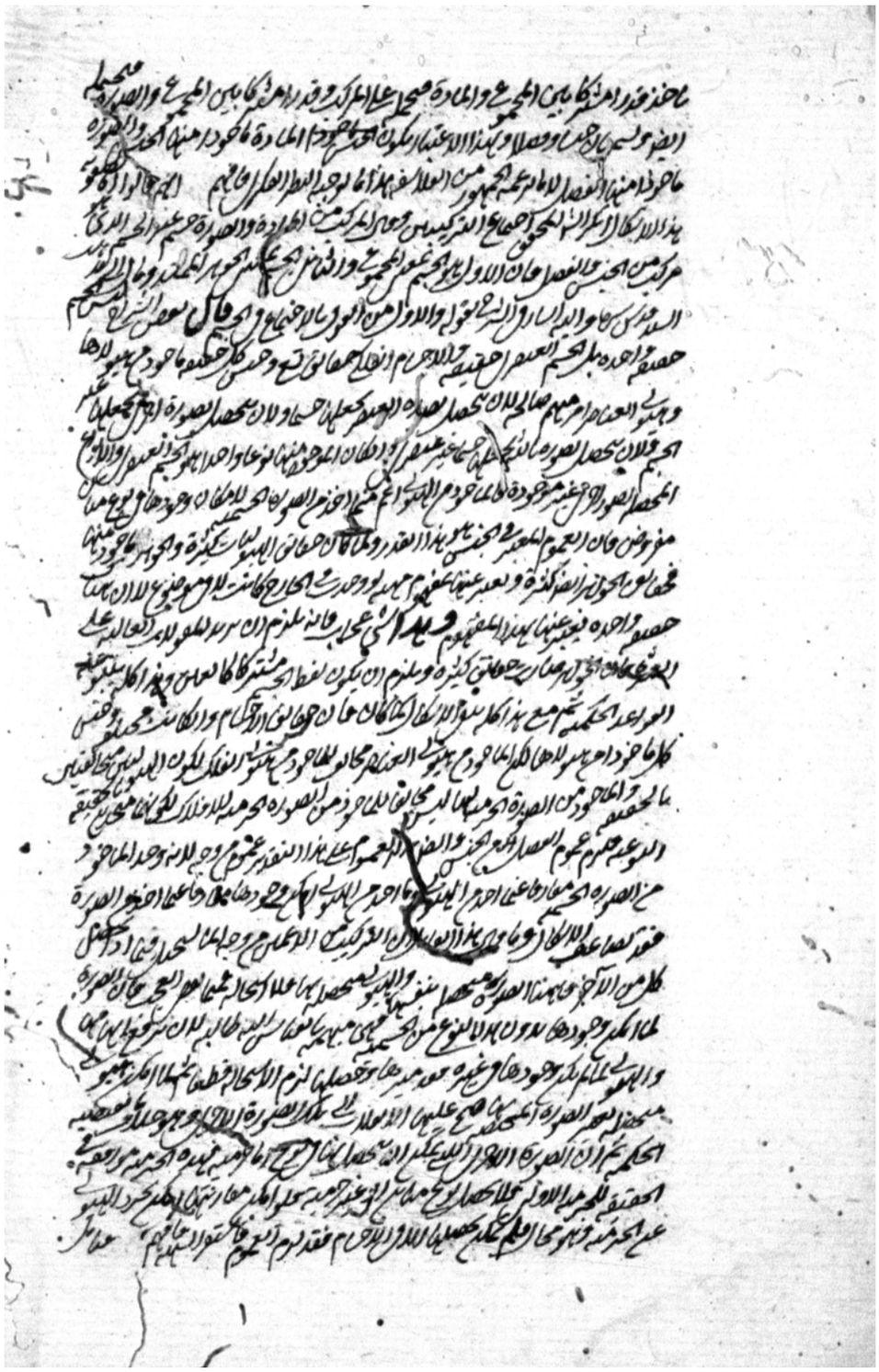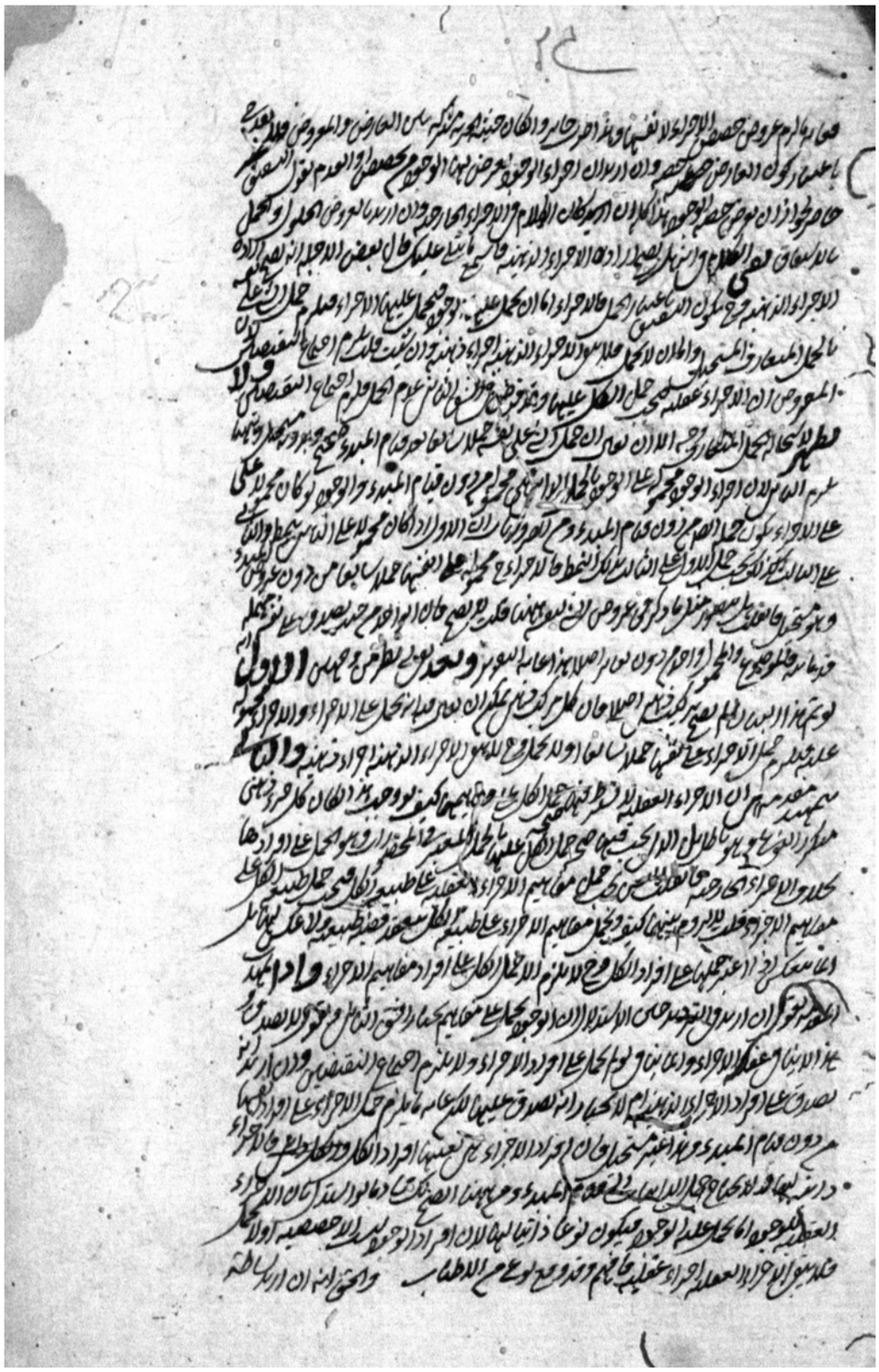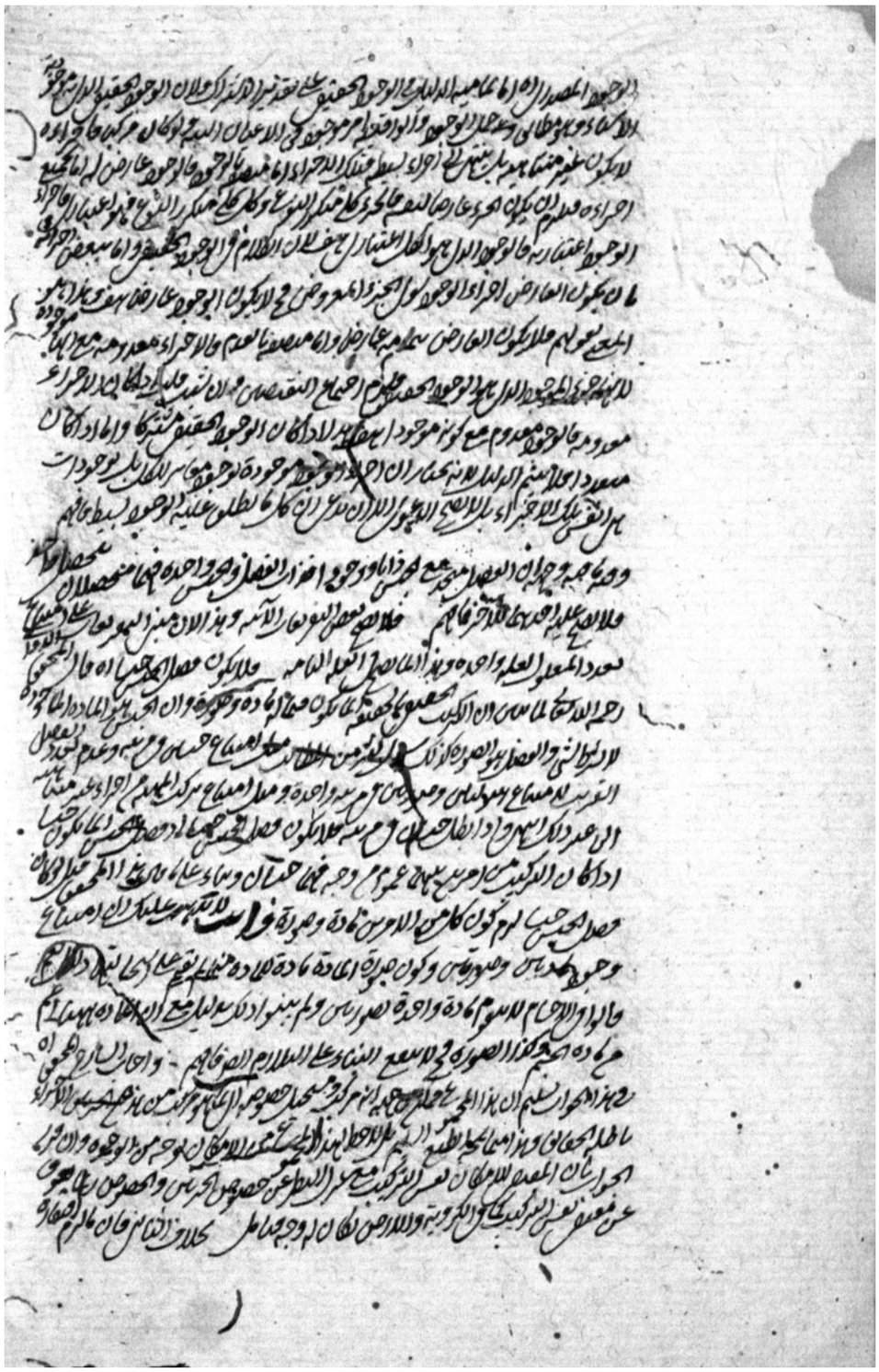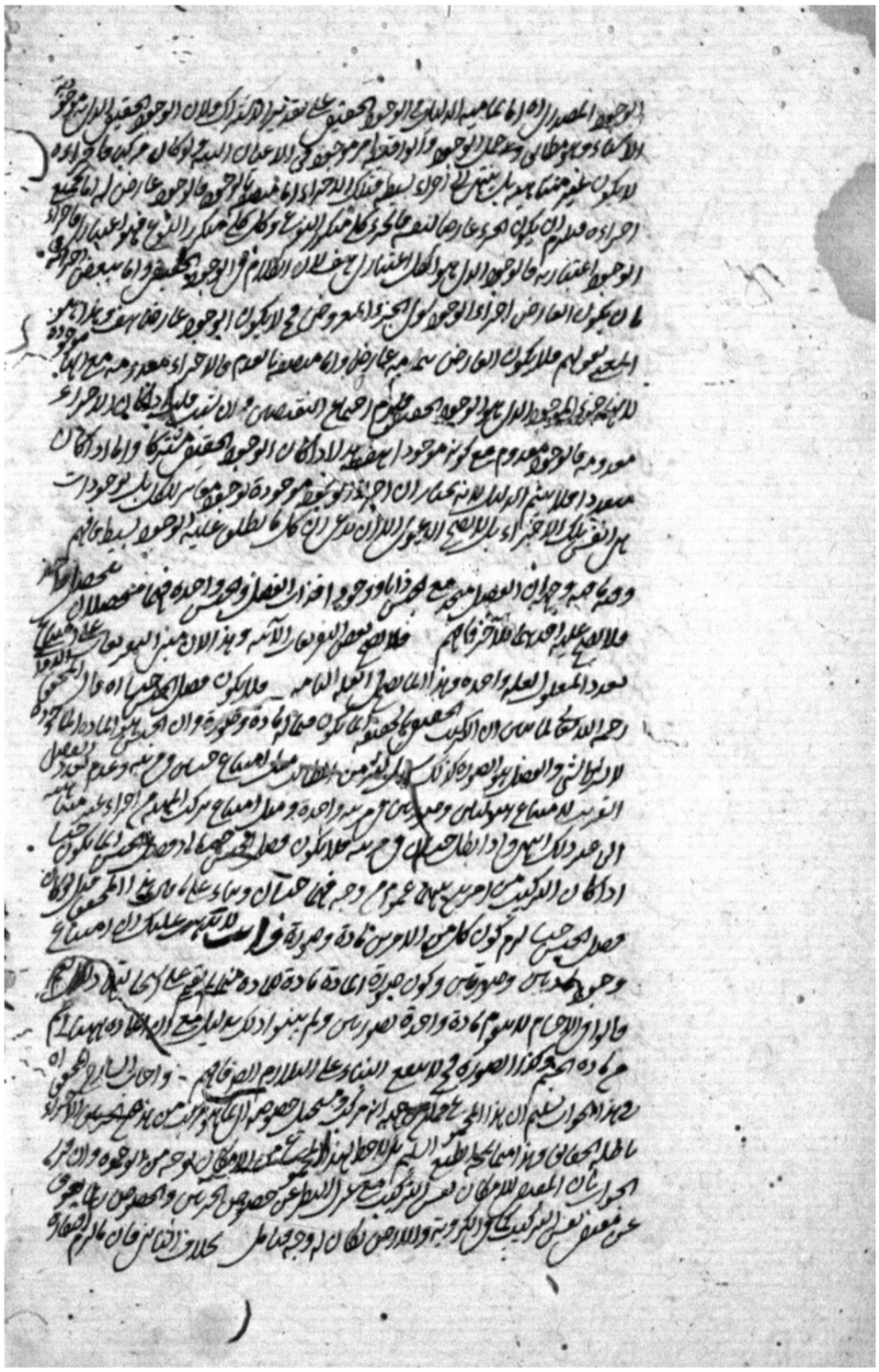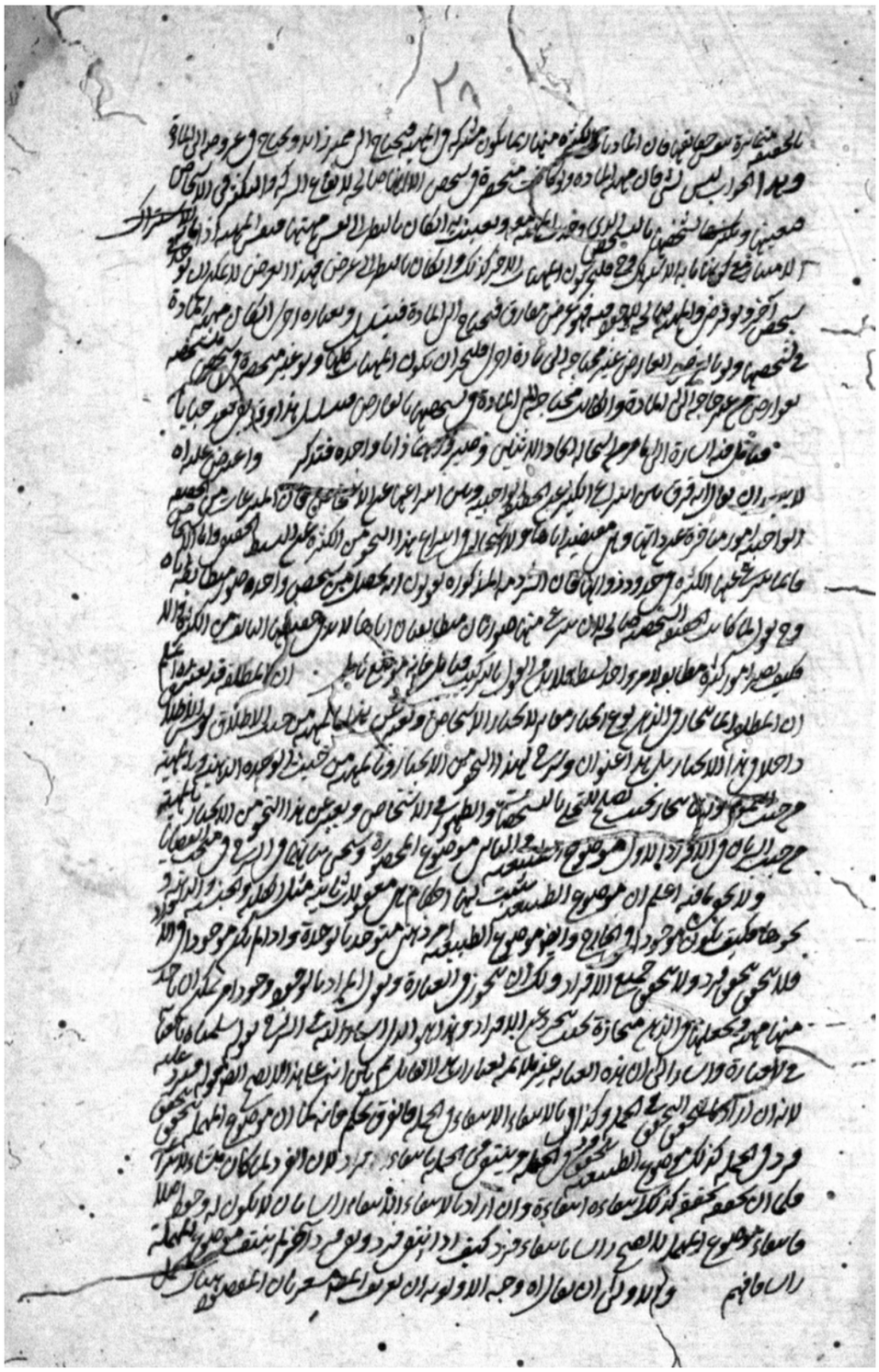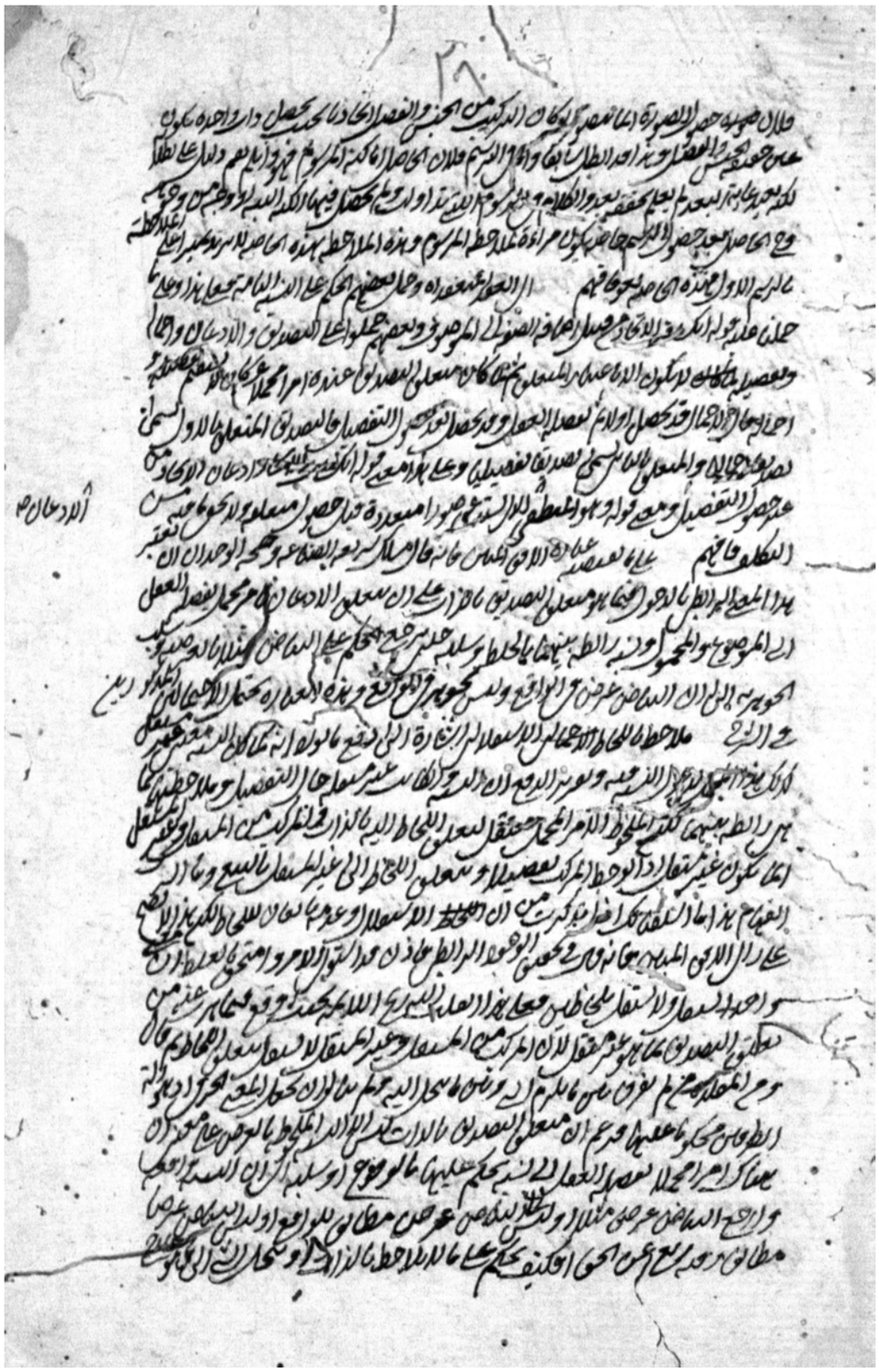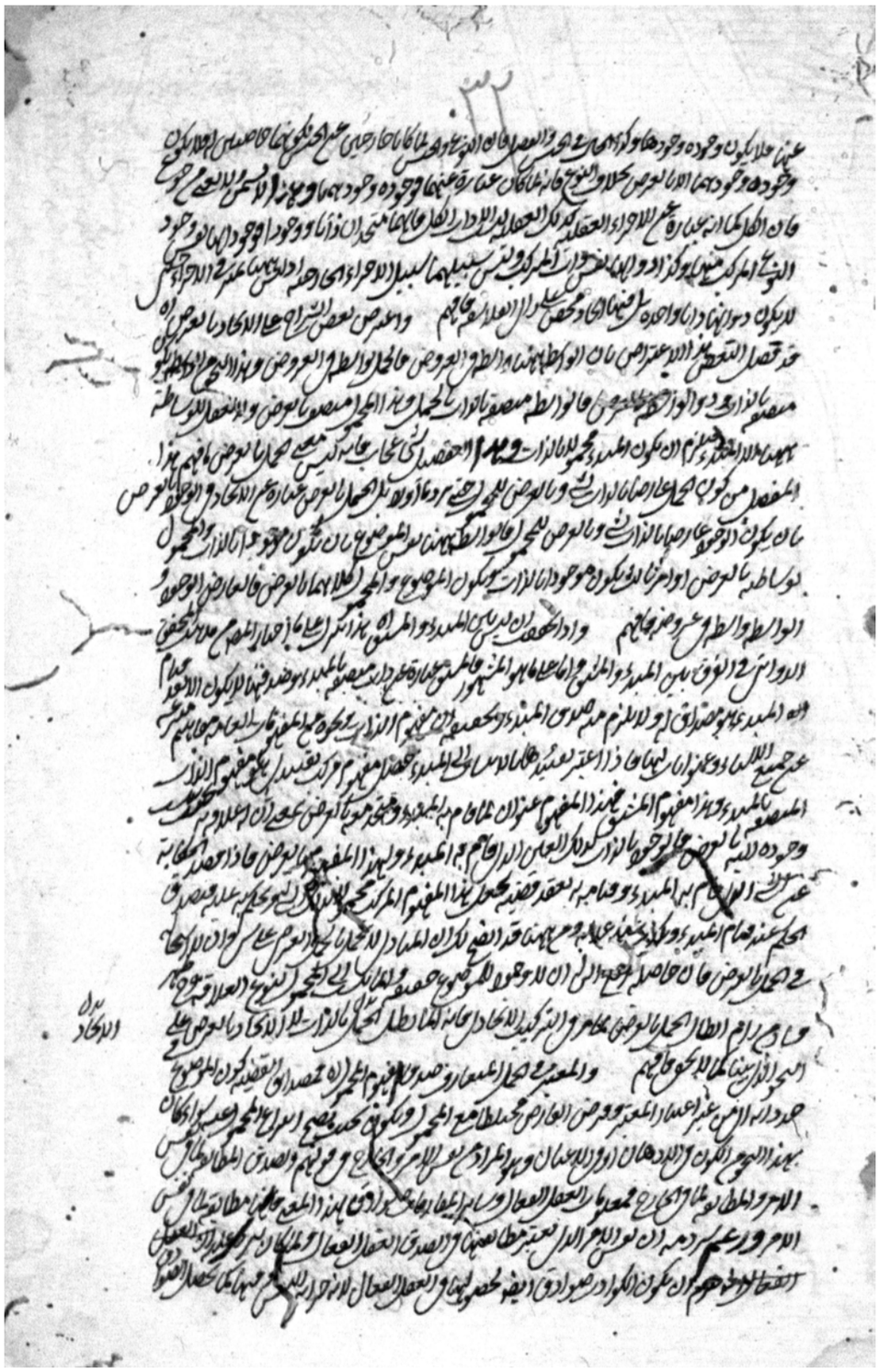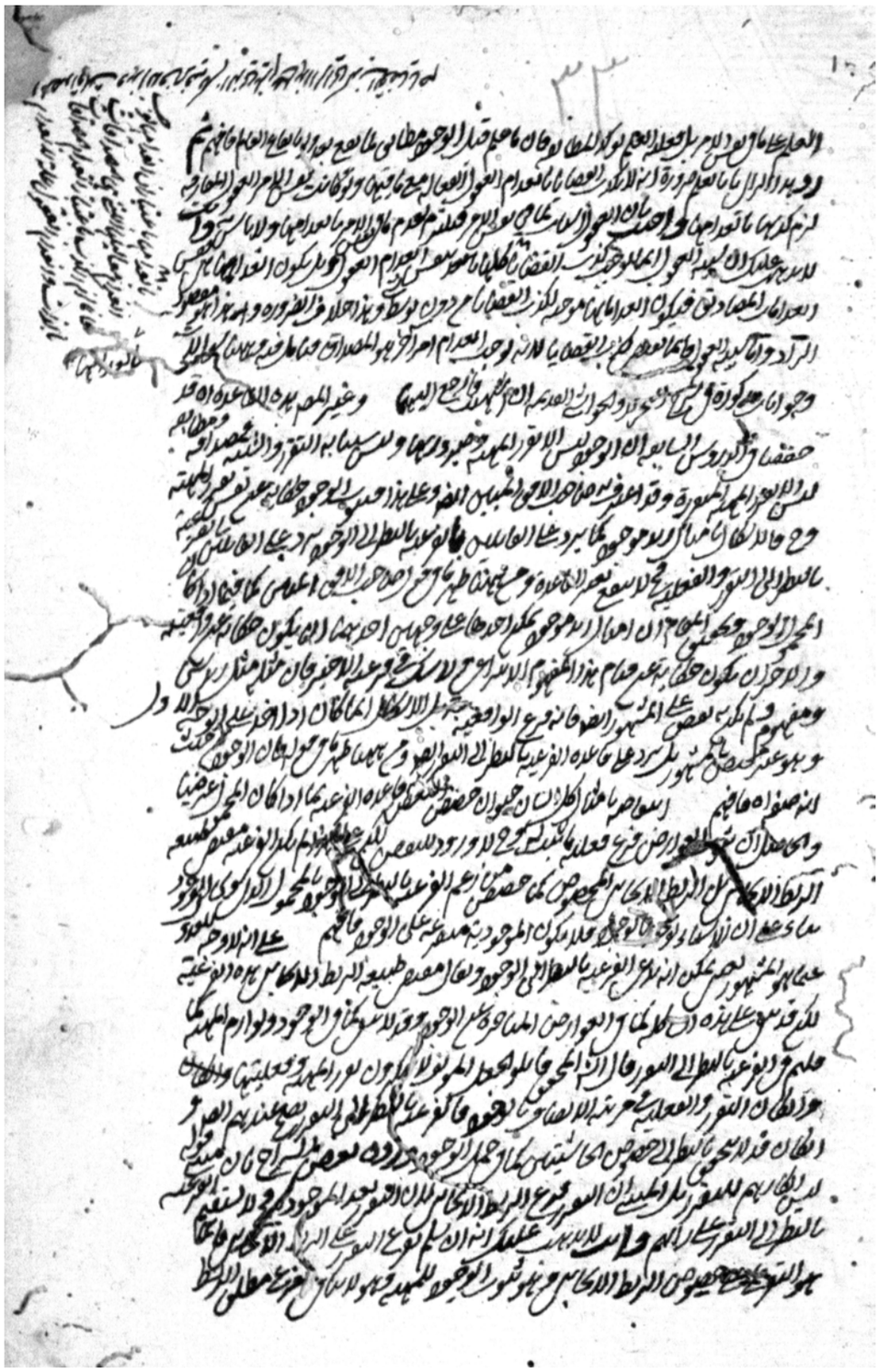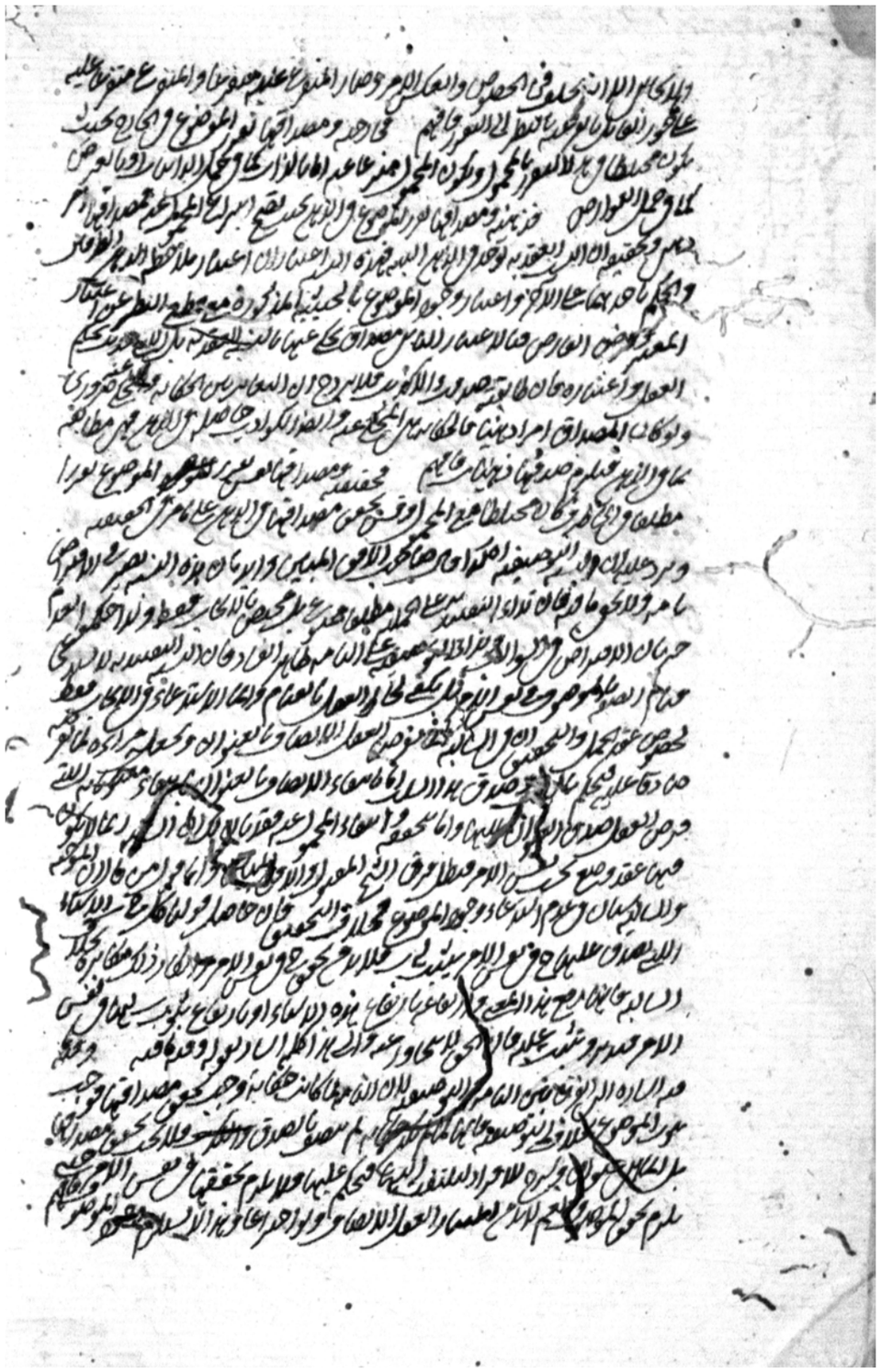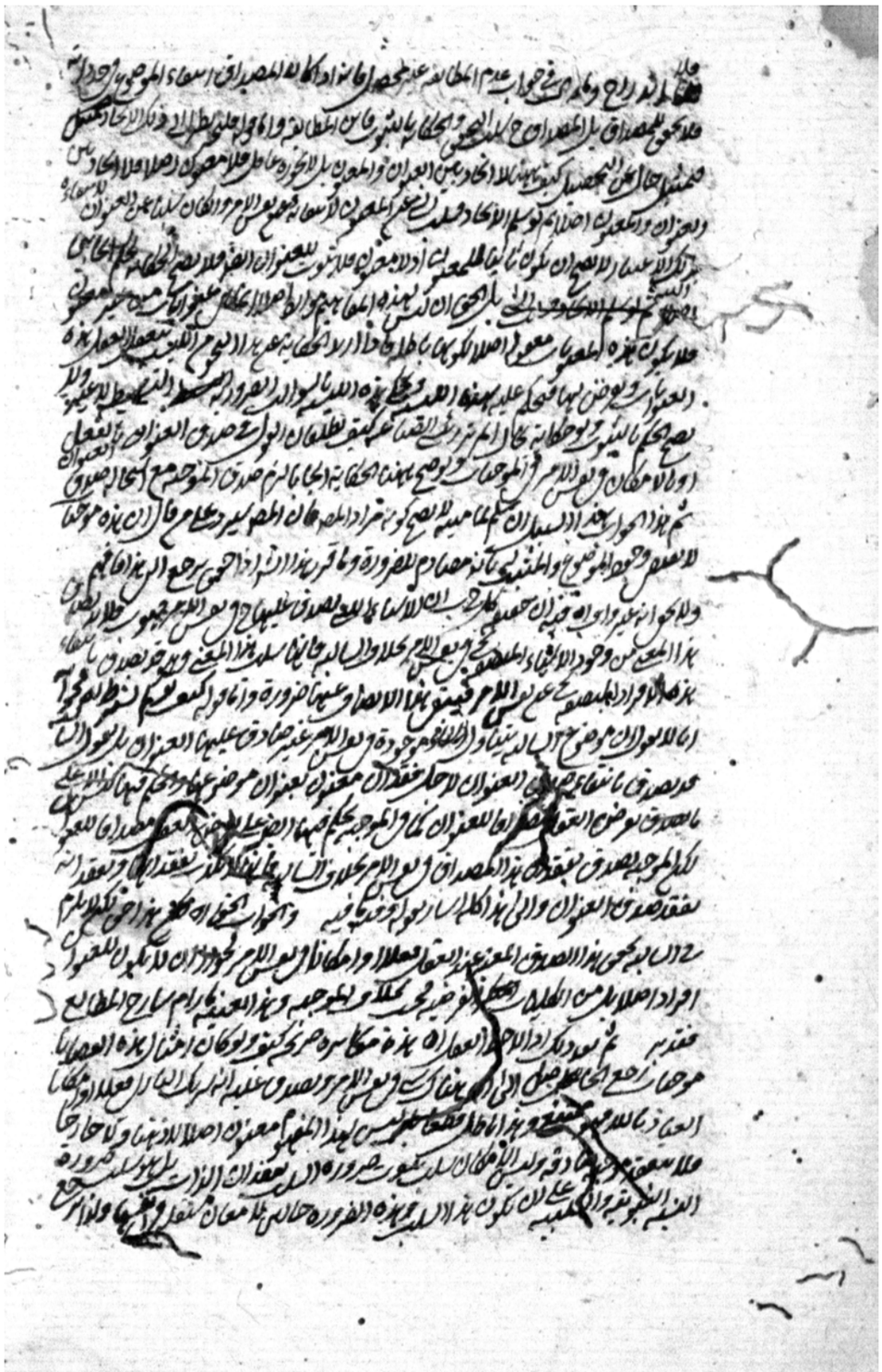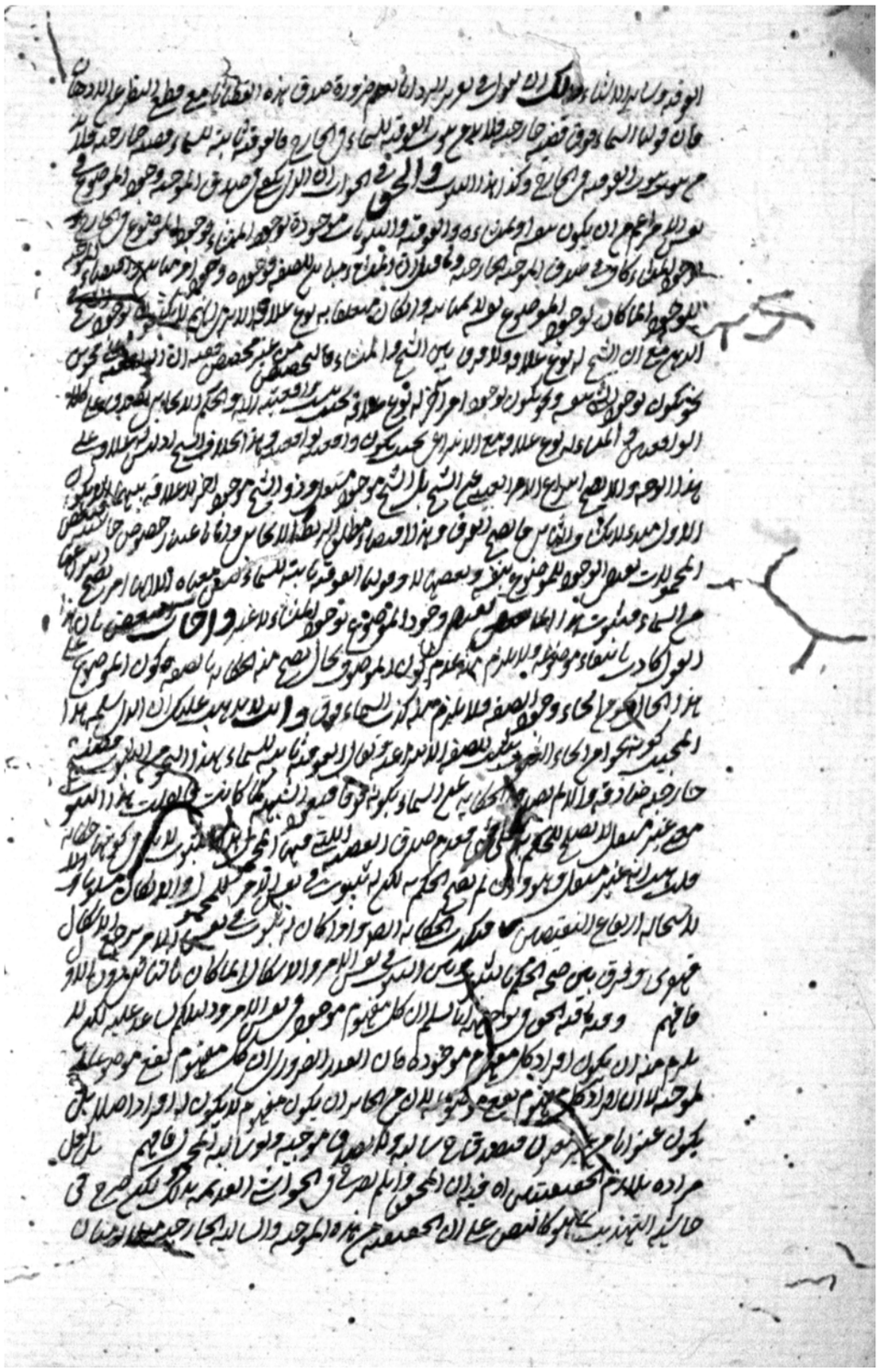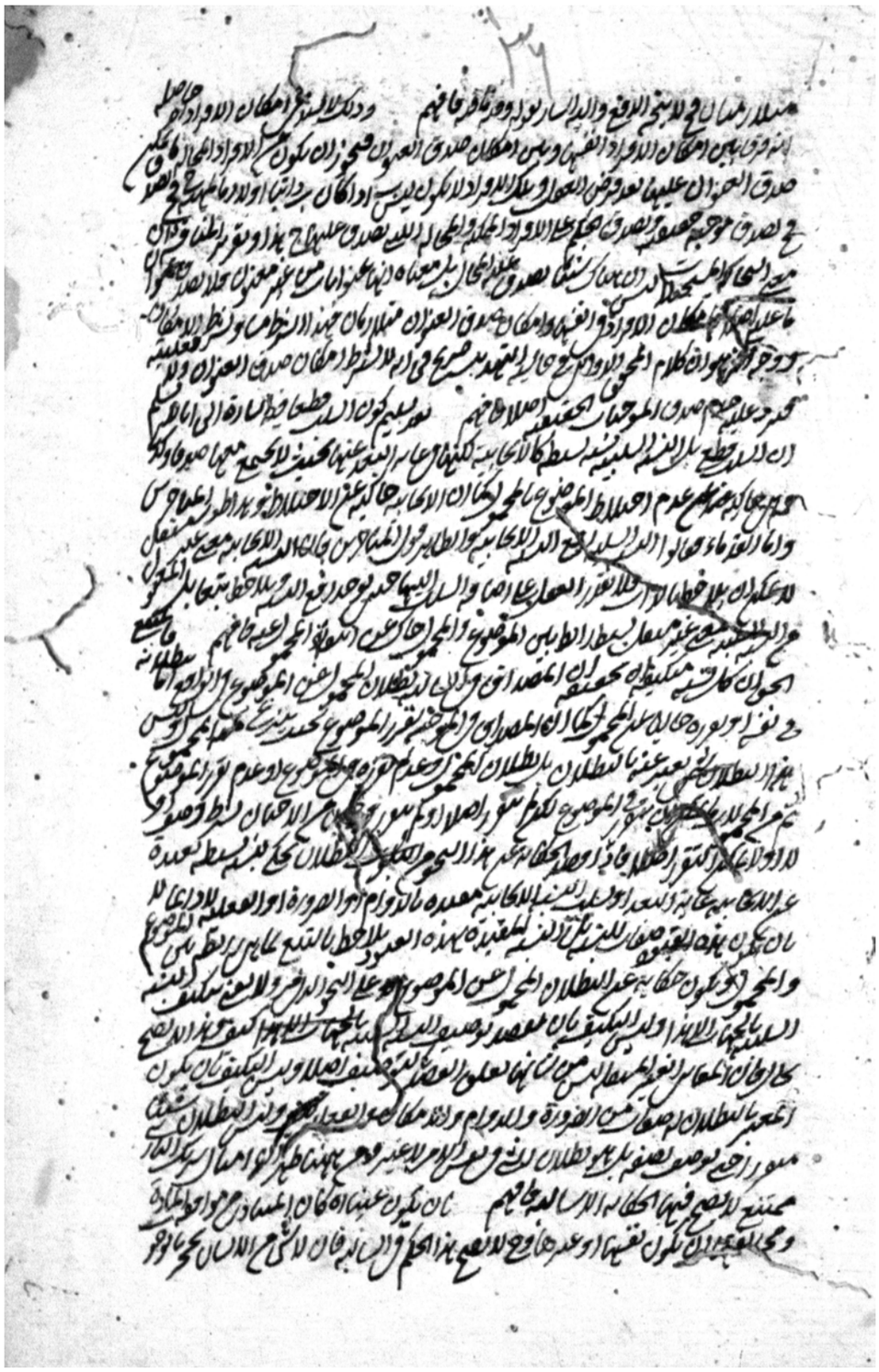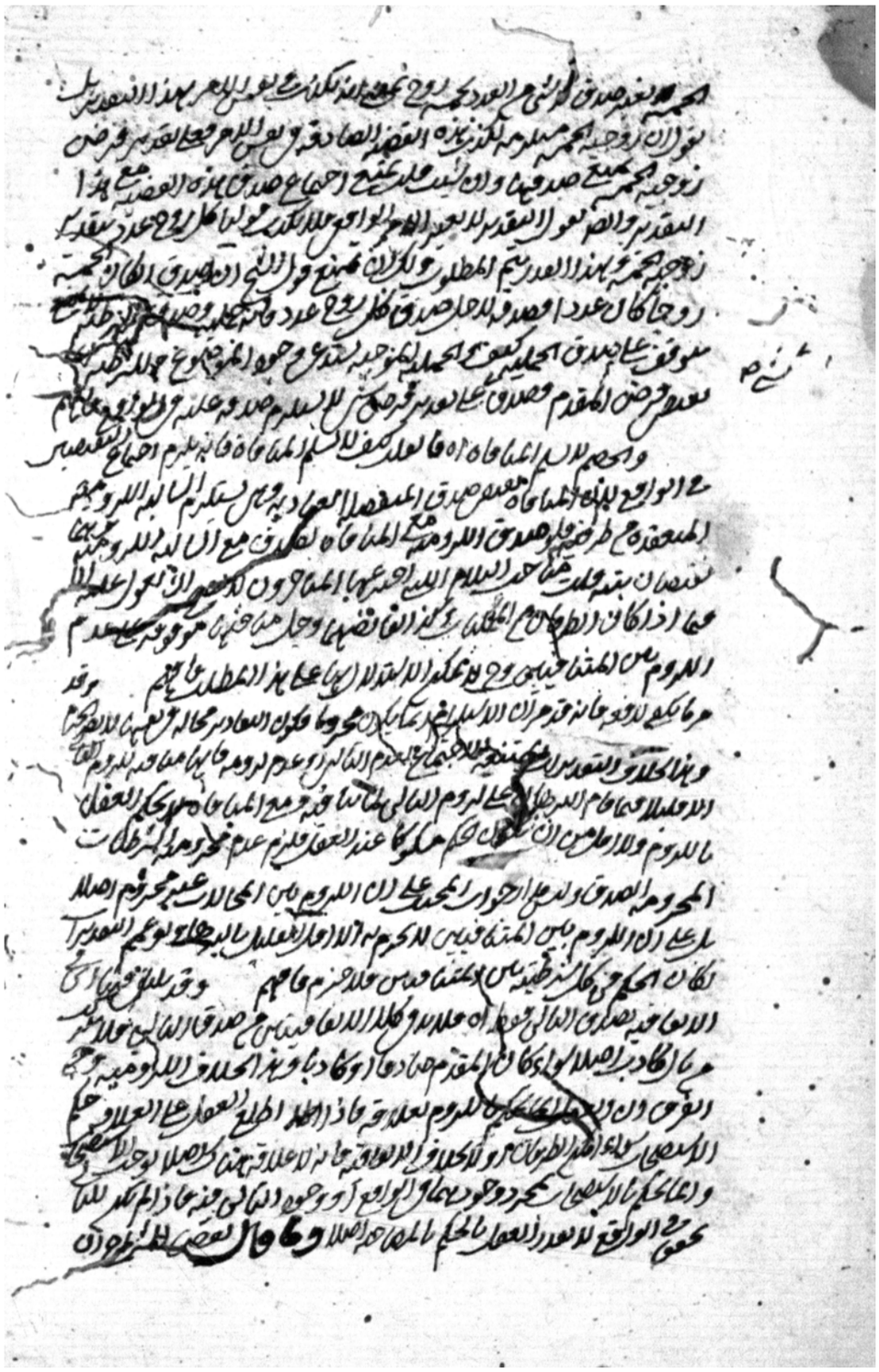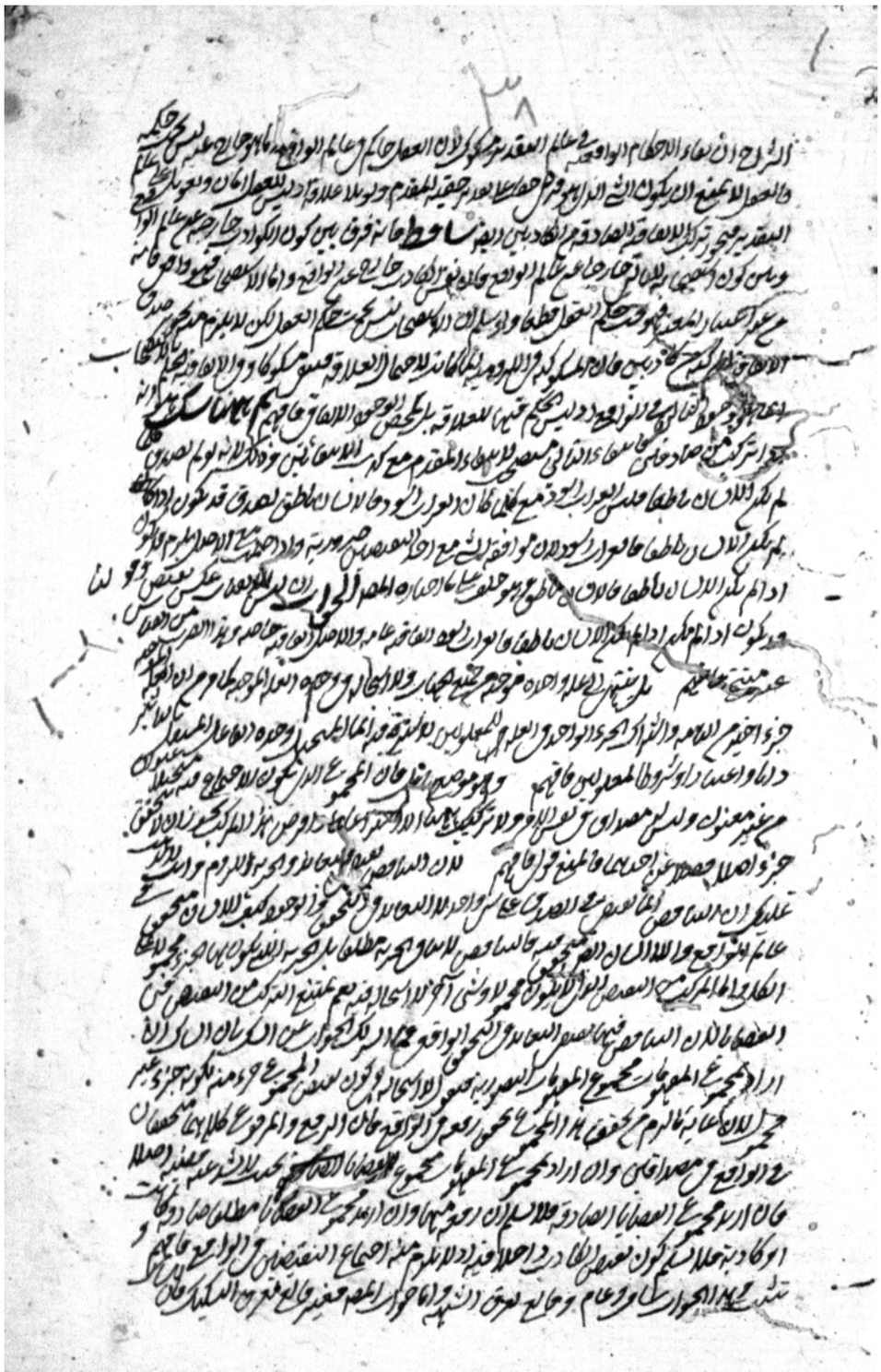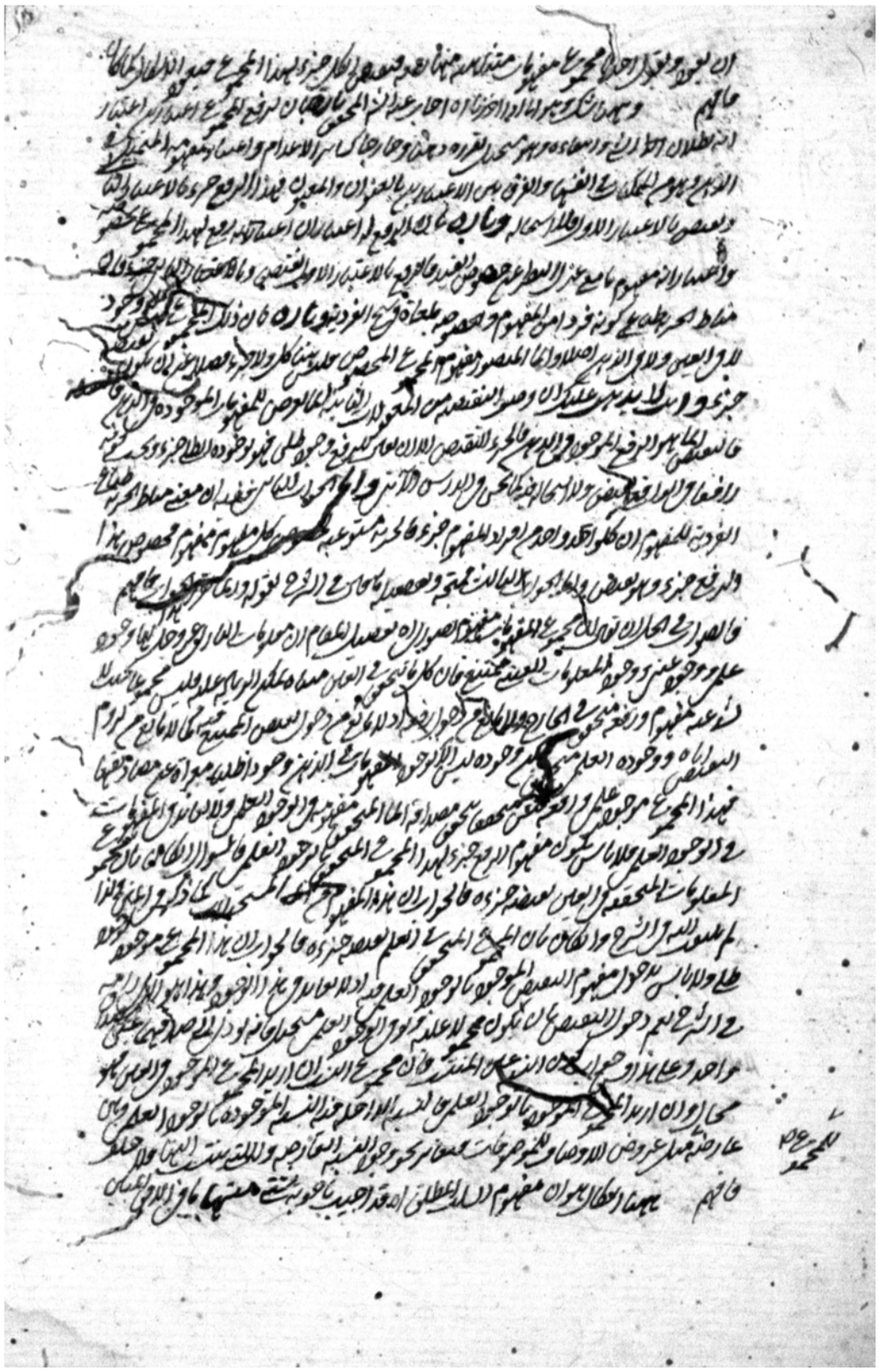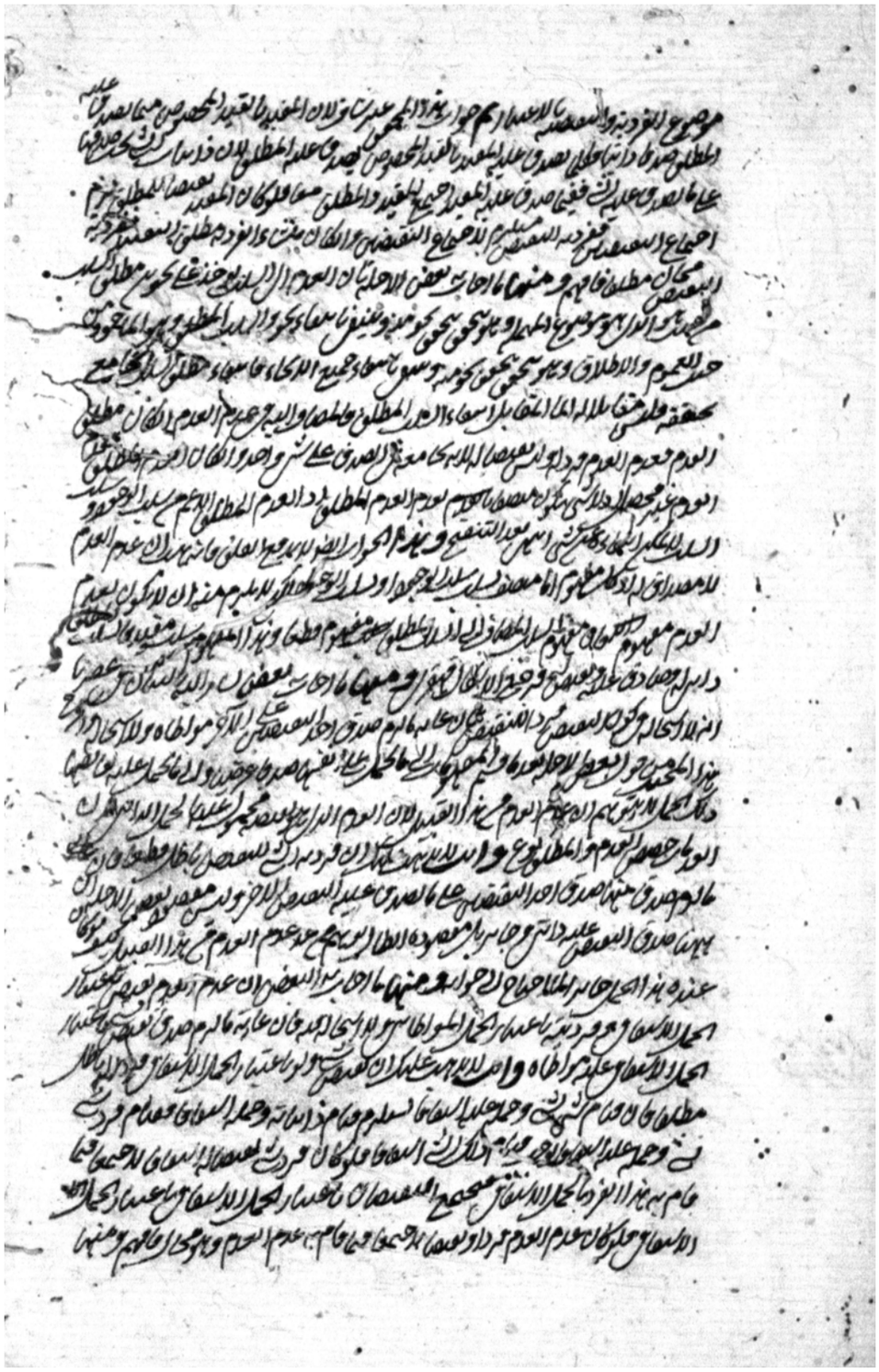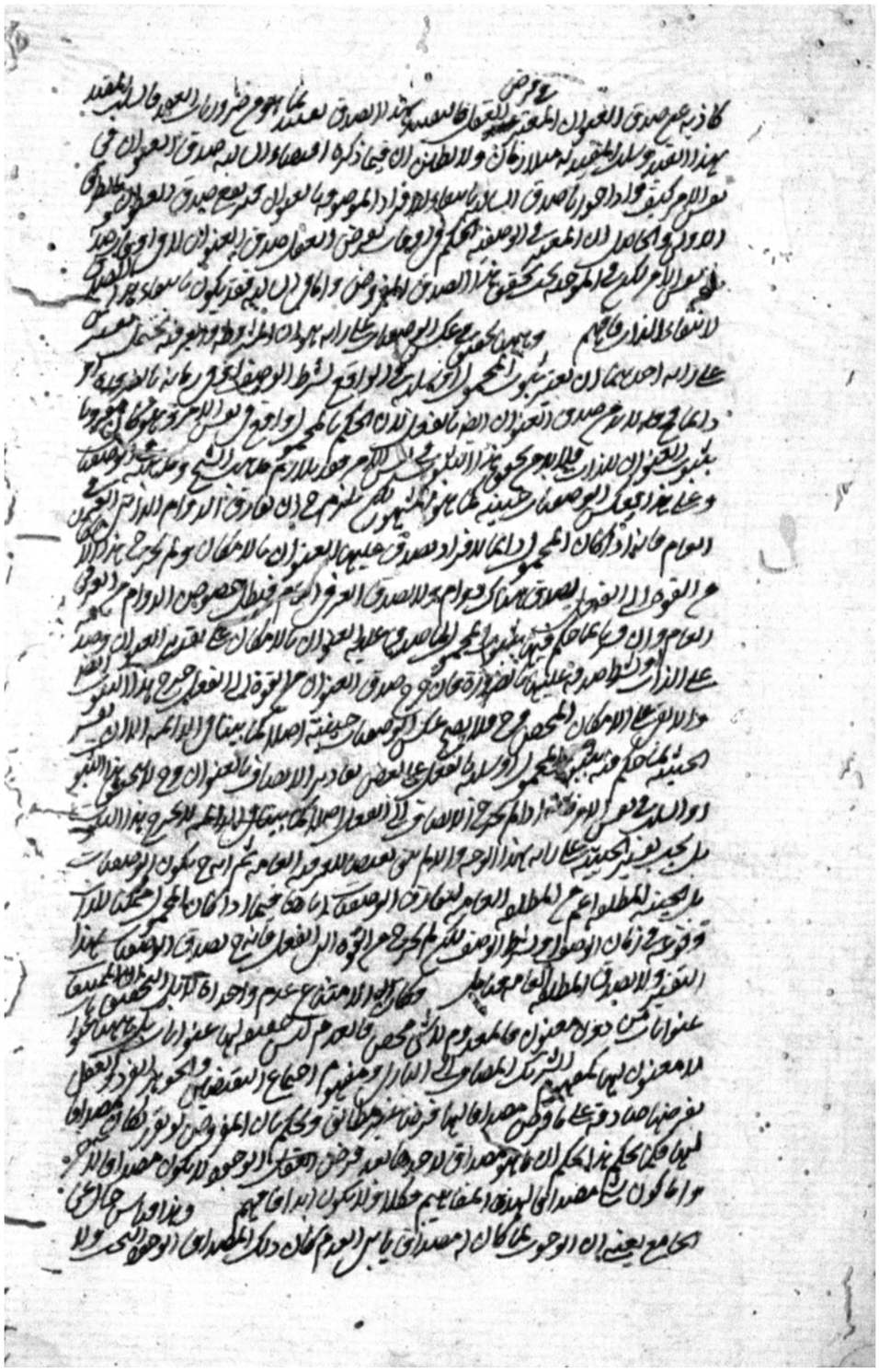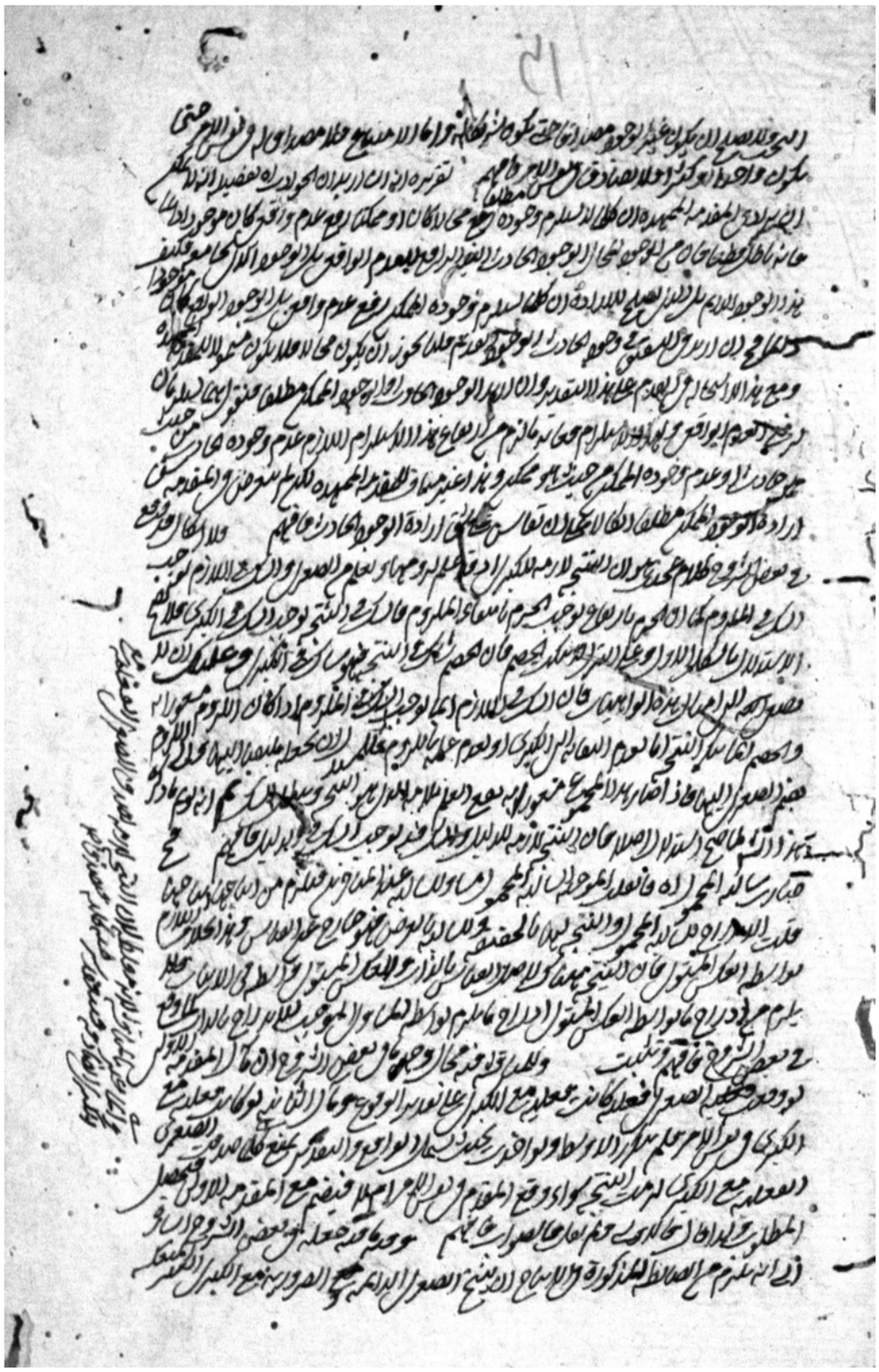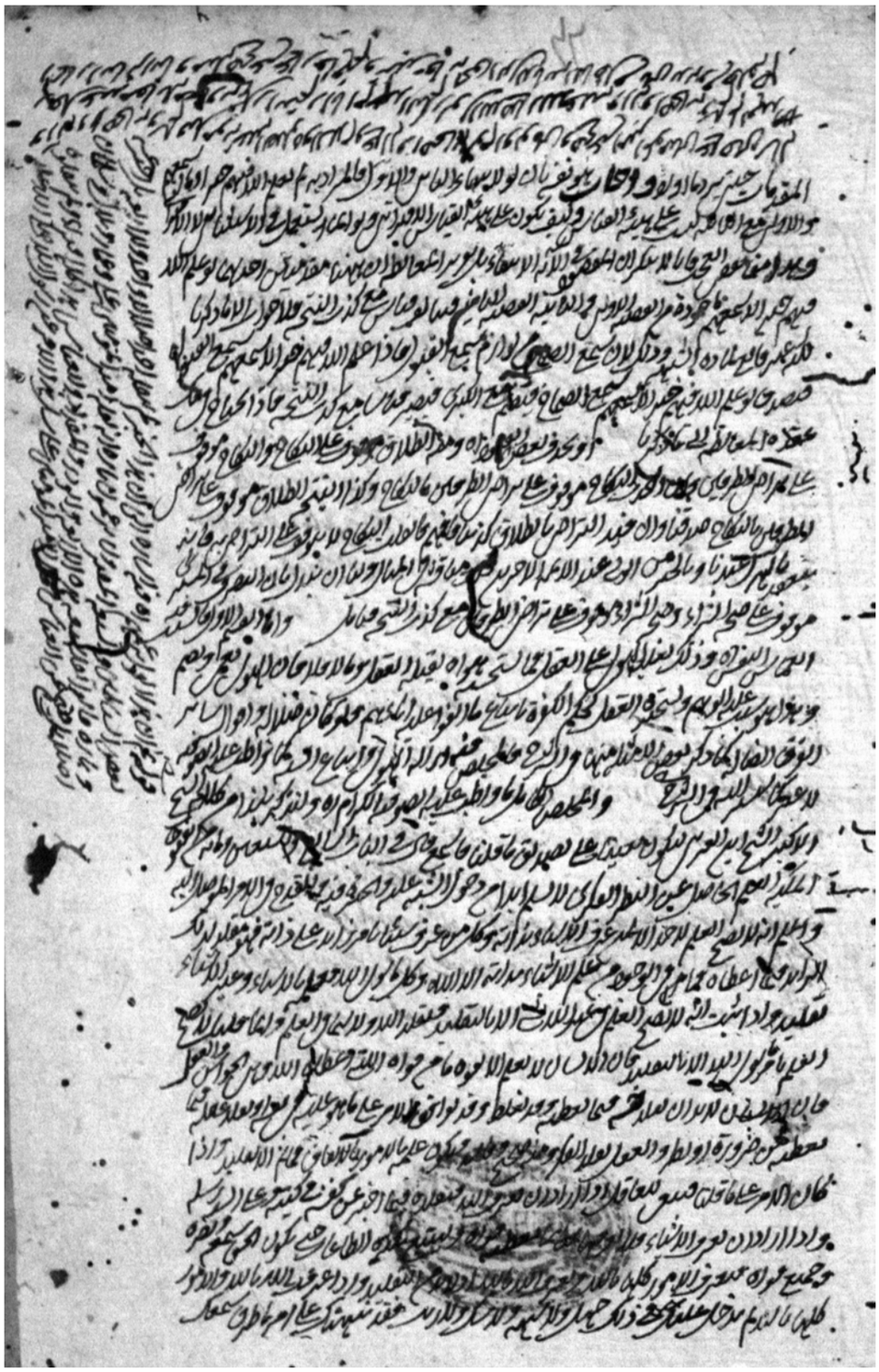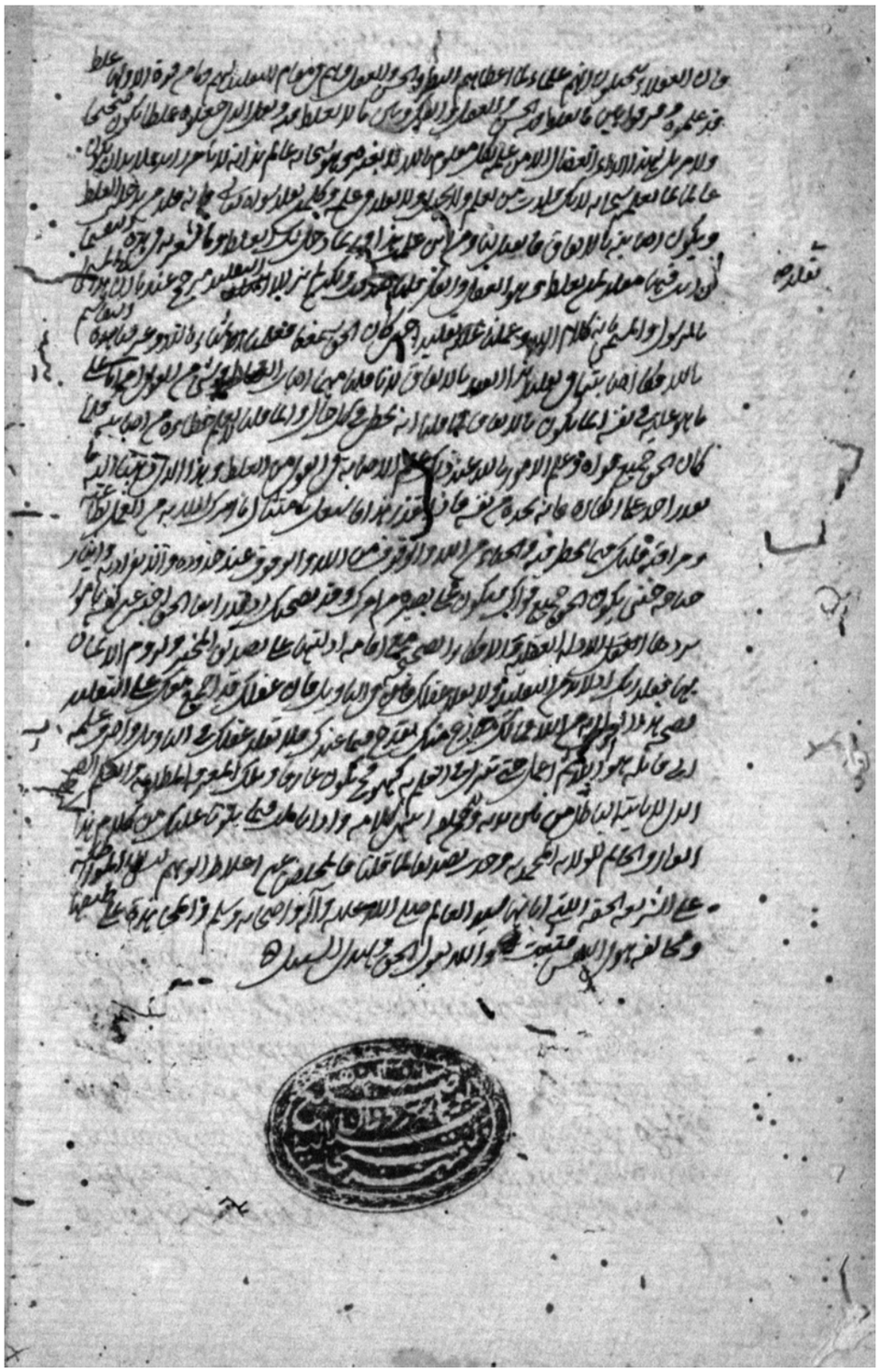
حصول صح